سلسلة دراسات استراتيجية 5

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

الثقافة السياسية في فلسطين

«دراسة ميدانية»

د. محمود ميعاري

تعقيب

د. علي الجرباوي

د. باسم الزبيدي

BIRZEIT UNIVERSITY

2003

د. محمود ميعاري

الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

الثقافة السياسية في فلسطين

«دراسة ميدانية»

د. محمود ميعاري

تعقيب

د. علي الجرباوي

د. باسم الزبيدي

الثقافة السياسية في فلسطين

«دراسة ميدانية»

د. محمود ميعاري

تحرير وتدقيق: وسام رفيدي

الطبعة الأولى – أيلول/ سبتمبر – 2003

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-073

معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

جامعة بيرزيت
هاتف: ٢٩٨٢٩٣٩ ٢ ٩٧٢+
فاكس: ٢٩٨٢٩٤٦ ٢ ٩٧٢+
بريد الكتروني: giis@birzeit.edu
صفحة الكترونية: www.home.birzeit.edu/giis
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

تم نشر هذا الكتاب بدعم من
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

Financial support for the IALIIS publications is contributed by the Swiss Agency for Development and Cooperation

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان – رام الله

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبنى المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزَّع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.

المحتويات

الثقافة السياسية في فلسطين

«دراسة ميدانية» ٧

مقدمة ٩

١ الثقافة السياسية والديمقراطية: إطار نظري ١١

١ , ١ مفهوم الديمقراطية ١١

١ , ٢ الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية ١٣

١ , ٣ علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية ٢٠

١ , ٤ الثقافة السياسية العربية ٢٢

١ , ٥ الثقافة السياسية في فلسطين ٢٨

٢ منهجية البحث ٣٣

٢ , ١ أهداف البحث ٣٣

٢ , ٢ مجتمع البحث والعينة ٣٣

٢ , ٣ المتغيرات وقياسها ٣٥

٢ , ٤ طريقة التحليل ٤٣

٣ نتائج البحث ٤٥

٣ , ١ اتجاهات نحو الديمقراطية ٤٥

٣ , ١ , ١ إتجاهات نحو الديمقراطية السياسية ٤٥

٣ , ١ , ٢ إتجاهات نحو الديمقراطية الإجتماعية ٥٠

٣ , ٢ تقييم أداء السلطة الفلسطينية ٥٢

٣ , ٢ , ١ السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية ٥٢

٣ , ٢ , ٢ الثقة بالمؤسسات الفلسطينية ٥٤

٣ , ٢ , ٣ الرضى عن أداء السلطة الفلسطينية ٥٧

٣ , ٣ المشاركة السياسية ٥٩

٤ الخلاصة ٦٣
المراجع ٦٩

تعقيب د. علي الجرباوي ٧٧

تعقيب د. باسم الزبيدي ٨٣

الثقافة السياسية في فلسطين

«دراسة ميدانية»

د. محمود ميعاري*

* أستاذ علم الاجتماع في جامعة بيرزيت.

مقدمة[1]

الثقافة السياسية، باعتبارها مجموع القيم والمعتقدات والآراء والمشاعر المتعلقة بالنظام السياسي، هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. وفي نصف القرن الأخير كثر إهتمام علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي بدراسة هذا المفهوم وعلاقته بالنظام السياسي السائد في المجتمع. ومع أن هذه الدراسات تباينت في النتائج التي توصلت إليها حول العلاقة بين النظام السياسي والتحول الديمقراطي، إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن العلاقة بينهما جدلية، فكلاهما يؤثر على الآخر ويتأثر به. فالثقافة السياسية الديمقراطية تسهل عملية التحول الديمقراطي وتعزز استقرار الديمقراطية، والتحول الديمقراطي يسهم بدوره في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية أو تعزيز ديمقراطية الثقافة السائدة.

ومن المعلوم أن موجة التحول الديمقراطي في العقود الثلاثة الأخيرة قد شملت العديد من المجتمعات النامية ولا سيما في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، لكن هذه الموجة عجزت عن اختراق جدران الوطن العربي، مع أنها أحدثت بعض الثقوب أو الشقوق في هذه الجدران. فبعض الأنظمة أدخلت إصلاحات ليبرالية متواضعة (غير كافية طبعا) على بنيتها السياسية، وظهرت فئات من بين المفكرين والكتاب العرب الذين أخذوا يهتمون بدراسة فرص ومعوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي. مع ذلك، فلا يزال الاهتمام بدراسة موضوع الثقافة السياسية العربية محدودا. كذلك فإن الأبحاث الميدانية التي تدرس المواقف والاتجاهات نحو الديمقراطية هي، حسب معرفتنا المتواضعة، نادرة أو غير متوفرة في وطننا العربي، وقد يعود ذلك، جزئيا على الأقل، إلى أن مثل هذه الدراسات لا ترضي، وربما لا تسمح بها، الأنظمة العربية القمعية.

---

١ هذا البحث جزء من مشروع مشترك بين دائرة علم الاجتماع والانسان في جامعة بيرزيت ومعهد أبحاث السلام والتنمية (PADRIGU) في جامعة غوتنبورغ في السويد بدعم مؤسسة سيدا– سارك السويدية.

تتناول هذه الدراسة موضوع الثقافة السياسية قي فلسطين، وبالتحديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بناءً على نتائج مسحين ميدانيين، أجري أحدهما في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٧ والثاني في شهري تموز وآب عام ٢٠٠١ (وذلك بعد مرور سنة تقريبا على بدء انتفاضة الأقصى). والدراسة تتناول ثلاث قضايا رئيسية متداخلة: إتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية، مشاركته السياسية وتقييمه لأداء السلطة الفلسطينية، وأخيراً تركز على مدى تغير هذه الاتجاهات والسلوكيات للجمهور الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. أما طريقة التحليل المتبعة فهي بسيطة ومتداولة، وتعتمد على مقارنة التوزيعات التكرارية للأسئلة المختلفة في المسحين.

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يهدف إلى إعطاء خلفية نظرية عن الثقافة السياسية بشكل عام وفي الوطن العربي وفلسطين بشكل خاص. والجزء الثاني يوضح منهجية البحث وبخاصة مجتمع البحث والعينة وقياس المتغيرات. أما الجزء الثالث فيستعرض النتائج التي تم التوصل إليها من بيانات المسحين. وتنتهي الدراسة بخلاصة تركز على أهم النتائج.

والدراسة الحالية واحدة من عدة دراسات اعتمدت بيانات المسحين المذكورين، وتم نشرها في دوريات عربية مختلفة. ومن الجدير ذكره أن هذه الدراسة، والدراسات الأخرى المنشورة والمتوقع نشرها، تقع ضمن مشروع بحث مشترك بين دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت ومعهد أبحاث السلام والتنمية في جامعة غوتنبورغ في السويد بدعم من مؤسسة سيدا/ سارك السويدية. لهذه المؤسسة أقدم جزيل شكري.

وأخيراً، أود أن أشكر معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت على نشر هذه الدراسة، وذلك بعد أن أتاح لي الفرصة لعرضها في ندوة أشرف عليها المعهد وشارك فيها المعقبان د. علي الجرباوي ود. باسم الزبيدي، بالإضافة إلى مجموعة من المهتمين. لهم جميعا أتوجه بالشكر الجزيل على تعقيباتهم وملاحظاتهم القيمة والتي أغنت النقاش على موضوع هذا البحث.

١. الثقافة السياسية والديمقراطية - إطار نظري

١,١ مفهوم الديمقراطية

لم تحظ الديمقراطية بتعريف واحد ومتفق عليه. فقد عرفها دياموند ولنز ولبست بأنها نظام حكم تتوفر فيه ثلاثة شروط أساسية وهي:

(١) تنافس واسع بين الأفراد والجماعات المنظمة (وبشكل خاص الأحزاب السياسية) على كل الوظائف الحكومية المؤثرة من خلال انتخابات دورية وحرة ونقية تستثني استخدام القوة.

(٢) مشاركة سياسية شاملة في اختيار القادة والسياسات، بحيث لا تمنع أي جماعة (من البالغين) من ممارسة حقوق المواطنة.

(٣) حد معين من الحريات المدنية والسياسية – حرية الفكر والتعبير، حرية الصحافة، حرية التجمع والتظاهر، حرية تشكيل (او الانضمام إلى) تنظيمات، والحرية من الارهاب والسجن غير المبرر – وتلك يضمنها القانون – بحيث يستطيع المواطنون (كأفراد او كأعضاء في التنظيمات) تطوير آرائهم ومصالحهم والدفاع عنها والتنافس على سياسات ووظائف بشكل قوي ومستمر (Diamond, Linz and Lipset, 1995: 7-6).

ويعرف هاغو وهاروب وبرسلين الديمقراطية الليبرالية بأنها نظام حكم يتخذ فيه القرارات سياسيون منتخبون، يعملون باسم الشعب (أي ممثلين عنه)، وضمن قيود رسمية تهدف إلى حماية حقوق الفرد والأقلية (Hague, Harrop and Breslin, 1998: 21). ويركز هذا التعريف على مبدأين مركزيين في الديمقراطية الليبرالية، وهما حكومة ممثلة للشعب، ومقيدة بواسطة قوانين ومؤسسات.

ويرى منظرون آخرون، مثل هانتنجتون، إن الديمقراطية هي مجموعة من التدابير (أو الإجراءات) المؤسساتية لصنع القرار السياسي (دستور، مجالس نيابية، انتخابات دورية، أحزاب، جماعات مصالح، فصل بين

السلطات، استقلال القضاء، حرية الصحافة..الخ). ومن خلال هذه التدابير يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار السياسي عن طريق التنافس على أصوات الناخبين. وتتحدد مدى ديمقراطية أي نظام سياسي، بموجب هذا التعريف، من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار السياسي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية، يشارك فيها جميع المواطنين البالغين، ويتنافس فيها المرشحون على الأصوات. وهكذا فان الديمقراطية تقوم على بعدين رئيسيين هما المشاركة السياسية والتنافس بين القادة، بالإضافة إلى احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين (هانتنجتون، ١٩٩٣: ٦٥-٦٦).

وعلى الرغم من تباين تعريفات الديمقراطية، فان هنالك سمات مشتركة لجميع أنظمة الحكم الديمقراطية رغم اختلاف صيغها وأشكالها. ومن بين هذه السمات: الاعتراف القانوني بالحقوق والحريات الأساسية للمواطن (السياسية والمدنية) وحمايتها من اعتداءات السلطة الحاكمة، وتداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية (الحرة والسرية والعامة)، والفصل بين السلطات مع التركيز على استقلال القضاء، ومبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه ودعمه بأنظمة للرقابة والمحاسبة والمتابعة، واتخاذ القرار بالأغلبية مع المحافظة على حقوق الأقلية، والمشاركة الشعبية في صنع القرارات على المستويات المختلفة، وما يتطلبه ذلك من اللامركزية ومن توزيع للمهام والصلاحيات (زيداني، ١٩٩٣: ٢٠٥). وحتى تخضع السلطة للمحاسبة والمساءلة، يضيف جميل هلال على هذه السمات ضرورة ان تكون السلطة السياسية علمانية، بمعنى أن تمارس من قبل بشر معرضين للخطأ أو التقصير ومسؤولين أمام الآخرين وفق قوانين اللعبة الديمقراطية (هلال، ١٩٩٦: ٦٠). وهذه السمات المشتركة يمكن اعتبارها مؤشرات للديمقراطية أو شروطا لها، فحتى يكون نظام حكم معين ديمقراطيا يجب ان تتوفر فيه هذه السمات او المؤشرات أو الشروط.

والديمقراطية مسألة نسبية أو «نموذج مثالي» حسب مفهوم ماكس فيبر، ذلك لأنها غير مطبقة بشكل كامل حتى في اكثر الدول ديمقراطية (مثلا في الولايات المتحدة الأمير كية). فالدول الديمقراطية، أو التي

تصنف كذلك، تختلف بدرجة اقترابها من هذا المفهوم المجرد. وهذا ما جعل روبرت دال يفضل استخدام مصطلح البولياركية (Polyarchy)، أي نظام الحكم متعدد المؤسسات، بدل الديمقراطية (Dahl, 1971).

١,٢ الثقافة السياسية والثقافة الديمقراطية

تجمع أدبيات الديمقراطية على أن الثقافة السياسية الديمقراطية تساعد على التحول الديمقراطي وتعزز فرص استقرار الديمقراطية. وقد عرف دياموند الثقافة السياسية بأنها «معتقدات الناس ومواقفهم وقيمهم ومثلهم وأحاسيسهم وتقييماتهم السائدة المتعلقة بالنظام السياسي لبلدهم ودور الفرد في هذا النظام» (Diamond, 1994: 7). والثقافة السياسية ليست مجرد ارث الماضي لشعب ما، بل هي «بناء جيولوجي يحتوي على ترسبات من أحداث وعصور تاريخية عديدة» (Diamond, 1994: 230). فالثقافة السياسية التركية اليوم تشتمل على «ترسبات» (أو عناصر) من إرث الإمبراطورية العثمانية الاستبدادي و«ترسبات» من فترة كمال أتاتورك الإصلاحية وتوجهات أكثر ديمقراطية تمت بعد الحرب العالمية الثانية (Ozbudun, 1994). والثقافات السياسية في إفريقيا تشكلت من أصول تراثية مختلفة: تقاليد ومؤسسات ما قبل الكولونيالية (بعضها ديمقراطية وبعضها غير ديمقراطية)، بنى إدارية واقتصادية واجتماعية كولونيالية كرست المركزية والسيطرة، تجربة النضال ضد الكولونيالية والأطر التي أقيمت بعد ذلك حيث سادت مبادئ مقاومة الاستعمار والتحرر الوطني والاستقلال. ومن الجدير ذكره إن تلك المبادئ لم تكن ذات منحى مؤيد للديمقراطية، وفقط في السنوات الأخيرة أصبح ممكنا الحديث عن بدء مرحلة رابعة تتجه نحو الديمقراطية، نتيجة التعبئة الديمقراطية للجماهير من اسفل وفشل أنظمة الحكم التسلطية بعد الاستقلال (Chazan, 1994).

من أشهر الأبحاث التي أجريت حول الثقافة السياسية ذلك البحث المقارن الذي أجراه، في الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٣، ألموند وفيربا (Almond and Verba, 1963) في خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك. وميز ألموند وفيربا في هذا البحث بين ثلاثة نماذج للثقافة السياسية:

(١) ثقافة سياسية متقوقعة (Parochial Political Culture):

وهي الثقافة القائمة على الانتماءات التقليدية الضيقة (القرابة والمنطقة الجغرافية والدين). هذه الثقافة محلية وضيقة الأفق، وفيها لا يعي المواطنون وجود حكومة مركزية، ونادرا ما يتأثرون بقراراتها. وتنتشر هذه الثقافة اليوم في العديد من المجتمعات النامية.

(٢) ثقافة سياسية خاضعة (Subject Political Culture):

وهي الثقافة التي تشدد على خضوع المواطنين للحكومة. فالمواطن لا يرى نفسه مشاركا في العملية السياسية، وإنما فقط خاضعا (او تابعا) للحكومة. وتسود هذه الثقافة في مجتمعات متقدمة نسبيا وذات نظام سياسي مركزي وتسلطي كالأنظمة الشيوعية.

(٣) ثقافة سياسية مشاركة (Participant Political Culture):

وهي الثقافة التي تشدد على مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فالمواطن يرى أنه يستطيع أن يؤثر على النظام السياسي (على اختيار الحكومة وصنع القرار) وأنه يتأثر بقرارات هذا النظام. وتسود هذه الثقافة في المجتمعات المتقدمة وذات البنية الديمقراطية.

هذه النماذج للثقافة السياسية هي نماذج مثالية (أو نقية). ففي كثير من المجتمعات النامية تتواجد عناصر من هذه النماذج الثلاثة. ففي المناطق الريفية النائية في هذه المجتمعات تسود الثقافة المتقوقعة، حيث تنحصر آفاق المواطن واهتماماته بما يجري في منطقته. وفي العواصم، حيث يتركز عمل الحكومات ويرتفع مستوى التعليم، تتسع نسبيا آفاق المواطن، لا سيما المتعلم، وتزداد اهتماماته السياسية، وقد يحاول المشاركة في عملية صنع القرار (مثلا من خلال المطالبة بتوفير خدمات ضرورية). وفي هذه المجتمعات لاسيما تلك التي ترزح تحت أنظمة حكم تسلطية، فإن جزء كبيرا من عامة الناس، حتى في العواصم، «يتركون السياسة للسياسيين» خوفا من النظام او اعتقادا منهم أن النظام دائما على صواب. وهكذا يمكن القول أن الثقافة السياسية في بلد ما هي خليط

لعناصر من الثقافات الثلاث. هذا مع العلم أن عناصر ثقافة التقوقع هي الأكثر إنتشارا في المجتمعات النامية والأقل تقدما، وعناصر ثقافة الخضوع الأكثر إنتشارا في المجتمعات المتقدمة نسبيا وذات النظام المركزي التسلطي، وعناصر الثقافة المشاركة الأكثر إنتشارا في المجتمعات المتقدمة والديمقراطية.

وهكذا فإن الثقافة السياسية لبلد ما هي خليط لعناصر (أو قيم) من ثقافات مختلفة، وقد تكون هذه الثقافة ذات منحى ديمقراطي وقد لا تكون. ويرى دايموند ولنز ولبست إن الثقافة السياسية الديمقراطية (أو ذات المنحى الديمقراطي) تشتمل على معتقدات وقيم مثل الأيمان بشرعية الديمقراطية والتسامح مع الأحزاب والمعتقدات المعارضة والرغبة في التوصل إلى تسويات وحلول وسط مع المعارضة السياسية (أي براغماتية سياسية) والثقة بالفاعلين السياسيين (وبشكل خاص المنافسين) والتعاون معهم والاعتدال في المواقف وكياسة (أو لطف) الخطاب السياسي واحترام آراء الآخرين والمشاركة السياسية القائمة على مبدأ المساواة السياسية من ناحية والولاء للسلطة السياسية من ناحية أخرى (Diamond, Linz and Lipset, 1995: 19). ويشدد كمال المنوفي على ستة عناصر للثقافة الديمقراطية وهي:

١- الشعور بالاقتدار السياسي (أي شعور المواطنين بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية من خلال توجيه النقد للمسؤول وإبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع).

٢- الاستعداد للمشاركة السياسية (أي مشاركة اغلب المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي).

٣- التسامح الفكري المتبادل (أي السماح لكافة الآراء والتوجهات بان تعبر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديدا للنظام العام).

٤- توفر روح المبادرة (سواء لمناهضة الظلم والطغيان او للمشاركة في الجهود الإنمائية).

٥- لا شخصانية السلطة (أي الاعتقاد بان السلطة السياسية مودعة في مؤسسات وغير متوحدة مع شخص الحاكم).

٦- والثقة السياسية (أي الشعور بالثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي وكذلك بين المؤسسات السياسية المختلفة) (المنوفي، ١٩٩٢: ١٧١-١٧٦).

كما تشتمل الثقافة الديمقراطية على قيم مثل الاعتقاد بعدم وجود حقيقة مطلقة وضرورة فصل الدين عن الدولة واحترام حرية الفرد والاعتراف بفرديته وقبول التعددية السياسية وحرية التعبير عن الرأي وأولوية الكفاءة في التوظيف والولاء للمجتمع وتداول السلطة سلميا بواسطة الانتخابات الدورية العامة والنزيهة. وعليه تتناقض الثقافة الديمقراطية مع التطرف السياسي والدوغماتية والعنصرية واستخدام العنف.

تتطلب الثقافة الديمقراطية، كما ذكرنا، مشاركة سياسية واسعة. والمشاركة السياسية هي نشاط طوعي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على اختيار الحكام أو على صنع القرار السياسي. وتتدرج أنشطة (أو مؤشرات) المشاركة السياسية حسب كمية الجهد والمبادرة التي يتطلبها النشاط، فيقل ذلك في التصويت في الانتخابات العامة، ويزيد في إقناع الآخرين على التصويت بطريقة معينة، ويزيد أكثر في عضوية الأحزاب والتنظيمات السياسية (ميعاري، ١٩٩٦؛ ٢٨٤، المنوفي، ١٩٩٢:١٧٢). كما تقل نسبة المشاركين في النشاط السياسي مع ارتفاع مستوى ذلك النشاط، أي مع ازدياد كمية الجهد والمبادرة التي يتطلبها. فالتصويت، الذي يتطلب جهدا ومبادرة محدودين، هو النشاط السياسي الأكثر شعبية، بينما عضوية الأحزاب والترشيح للمناصب العامة، اللذان يتطلبان جهدا ومبادرة كبيرين، يقتصران على عدد قليل من المواطنين. فمثلا، تقدر نسبة المنتسبين إلى أحزاب في فرنسا في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي بأقل من ١٪ (برو، ١٩٩٨: ٣٣٧). وتختلف قاعدة المشاركة السياسية (الطوعية) من بلد إلى آخر، فتزيد بشكل عام في البلدان الديمقراطية الليبرالية عنها في البلدان غير الديمقراطية. مع ذلك يجب التنويه إلى أن المشاركة السياسية تبقى محدودة أيضا في الدول الديمقراطية. فالتصويت في الانتخابات العامة في هذه الدول قد

يكون النشاط الوحيد الذي ينخرط فيه جزء كبير (وربما اغلب) السكان، أما أنشطة المشاركة الأخرى (غير التصويت) فتقوم بها أقلية ضئيلة من الناشطين. واغلب المواطنين يعتبرون «مراقبين»، فهم يشاهدون المنافسة السياسية لكنهم نادرا ما يشاركون فيها (Hague, Harrop and Breslin, 1998: 81). وقد تعود محدودية المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية الى توفير هذه الأنظمة لكل متطلبات الحياة والى شعور المواطن بوجود مؤسسات تراقب النظام مثل وسائل الإعلام ومؤسسات قانونية واجتماعية مختلفة (أبرش، ١٩٩٨: ٢٤٧). وفي المجتمعات النامية التي تحولت في العقدين الأخيرين نحو الديمقراطية يلاحظ أن المشاركة السياسية هي عملية بطيئة وتقاليد «العداء للسياسة» لا تزال قوية. ومن أهم العوامل التي تعيق المشاركة السياسية في هذه المجتمعات الفقر والأمية والتعرض المحدود لوسائل الإعلام الجماهيرية (Hague, Harrop and Breslin, 1998: 89-90). وتختلف أيضا درجة المشاركة بين فئات المجتمع الواحد، فتزيد بشكل عام لدى الرجال عنها لدى النساء، ولدى الشباب عنها لدى الشيوخ، ولدى المتعلمين عنها لدى الأميين، ولدى أقوياء الحس الوطني عنها لدى ضعيفي هذا الحس (أبرش، ١٩٩٨: ٢٤٤-٢٤٧)، كما تزيد المشاركة لدى أبناء الطبقات الوسطى والعليا عنها لدى أبناء الطبقات الدنيا، ولدى نشيطي المجتمع المدني عنها لدى غير النشيطين (ميعاري، ١٩٩٦: ٢٨٥).

ومن أهم القيم الديمقراطية، كما أشرنا، الثقة السياسية، أي إحساس المواطن بالثقة بالنظام السياسي وبالفاعلين السياسيين. ومع أن ثقة المواطن بالنظام السياسي، شأنها شأن المشاركة السياسية، هي مسألة نسبية، فهي تزيد بشكل عام في الدول الديمقراطية المستقرة، حيث تتوفر له كل متطلبات الحياة. مع ذلك يجب التذكير بأن الأحداث الكبيرة التي تفجرت في الدول الديمقراطية في العقود الأخيرة (مثل حرب فيتنام وحركات الطلبة والأزمات الاقتصادية والحركات المعادية للأسلحة النووية والحركات المحافظة على البيئة) قد أثرت على الثقافة السياسية في هذه الدول، وبخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا. فإلى جانب التزام الجمهور بالعملية الديمقراطية تراجعت ثقته بالحكومة وبالأحزاب وزاد عدم رضاه عن أدائها (Hague, Harrop and Breslin, 1998: 60).

وفي دراسة ميدانية حديثة أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تبين أن ٨٣٪ من الجمهور الإسرائيلي يثقون بالجيش، ٧٠٪ يثقون بمحكمة العدل العليا، ٦٨٪ يثقون برئيس الدولة، ٦٦٪ يثقون بالشرطة، ٥٨٪ يثقون بالمدعي العام، ٥٥٪ يثقون بالحكومة، ٥٣٪ يثقون برئيس الحكومة، ٥٢٪ يثقون بالهستدروت، ٥١٪ يثقون بالكنيست، ٤٩٪ يثقون بأجهزة الإعلام، ٤٣٪ يثقون بالحاخامية الرئيسية (وهي السلطة الدينية العليا)، و٣٢٪ يثقون بالأحزاب (أريان وآخرون، ٢٠٠٣: ٢١). ومن الواضح إن هذه البيانات تشير إلى أن الجمهور الإسرائيلي بشكل عام يثق بمؤسساته الحكومية أو أن ثقته معتدلة بهذه المؤسسات، إلا أن ثقته ضعيفة بالأحزاب وبالحاخامية الرئيسية. وتقل نسبيا الثقة بمؤسسات الحكم في الديمقراطيات الحديثة، أو الدول التي تحولت مؤخرا نحو الديمقراطية (مثل أسبانيا والبرتغال واليونان بالإضافة إلى عدد من دول أميركا اللاتينية وشرق أوروبا). فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت في العقد الأخير في بعض هذه الدول أن الأغلبية الكبيرة من المواطنين ملتزمون بالديمقراطية، لكنهم لا يثقون بمؤسسات الحكم الموجودة وغير راضين عن أدائها. فمثلا أشارت بيانات ميدانية جمعت في بولندا عام ١٩٩٣ إلى أن ٤٠٪ يثقون بالحكومة وفقط ٢٢٪ يثقون بالبرلمان (Przeworski, 1995: 57-59). وحيث أن إستطلاعات كهذه لم تجر، حسب معرفتنا المتواضعة، في دول ذات أنظمة شمولية وتسلطية، فهنالك منطق للافتراض أن الثقة بمؤسسات الحكم في هذه الدول أدنى من ذلك بكثير.

والثقافة السياسية، مثل الثقافة بشكلها العام، تنتقل من جيل إلى آخر من خلال وكلاء التنشئة الاجتماعية، وبشكل خاص العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام، علماً أنها تتغير ببطء. أما عوامل التغير الثقافي، نحو الديمقراطية، فلا نجدها بالعادة في العائلة او المدرسة، وإنما نجدها لدى حاملي الأفكار والمبادىء السياسية الجديدة المميزين، أي لدى الزعماء السياسيين الكبار (أمثال كمال أتاتورك والمهاتما غاندي) والمفكرين والفنانين المبدعين والمنظمات المستقلة (غير الحكومية) والقوى الطبقية الجديدة ووسائل الإعلام المحلية والدولية (دايموند، ١٩٩٤: ٢٠٥). وتشير الأدبيات إلى إن النمو الاقتصادي، وما يرافقه من

ارتفاع مستوى التعليم وظهور طبقة متوسطة حضرية كبيرة تتمثل برجال الأعمال والمهنيين والمدرسين والموظفين، يحدث تغييرات في القيم الاجتماعية، فتنمو أحاسيس الثقة المتبادلة والرضا والتنافس، وهي سمات تلازم الديمقراطية. وتشدد هذه الأدبيات على إن انشط أنصار التحول الديمقراطي في أي بلد ينحدرون من الطبقة الوسطى (هانتنجتون، ١٩٩٣: ١٣٠-١٣٣).

كذلك فان دمقرطة النظام السياسي تصاحب بدمقرطة الثقافة السياسية، أي إن انعتاق البشر من علاقات الهيمنة والتسلط تصاحب بالتحرر من قوالب التفكير الجامدة المتعصبة والمنغلقة على الذات (النقيب، ١٩٩٦: ٣٣١). فقيام نظام ديمقراطي في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أسهم خلال بضعة عقود في إعادة تشكيل الثقافة الألمانية، وتعزيز القيم الديمقراطية فيها، كما إن توحيد ألمانيا بشطريها الشرقي والغربي عام ١٩٨٩ أحدث تغيرا مماثلا في الثقافة السياسية في الشطر الشرقي أيضا (ألموند وباول، ١٩٩٨:٦١ - ٧٦). فقد اظهر استطلاع للرأي أجري في ربيع عام ١٩٩٠ إجماع المواطنين في شرق وغرب ألمانيا على تأييد الديمقراطية، حيث وافق جميع المبحوثين تقريبا على ضرورة احترام حق المعارضة السياسية وحق المواطن في الاعتراض وحقوق الأقليات وحرية الكلمة (دالتون: ١٩٩٨: ٤٤٥-٤٤٦). ومن الواضح أيضا أن التنشئة الاجتماعية والسياسية غير الأبوية، والتي تقوم على الحوار والإقناع وليس على التسلط والعقاب، تعزز الثقافة الديمقراطية لدى الجماهير والنخبة على حد سواء.

وفي العقد الأخير تعاظم دور العولمة في عملية التغير الثقافي. فبالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية للعولمة، المتمثلة بالدعوة إلى وحدة الأسواق العالمية وتحرير التجارة بين الدول من الحواجز وحرية اختيار المنتجات، هنالك جوانب ثقافية سياسية تتمثل بالدعوة إلى ثقافة كونية شاملة تركز على الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان (يسن، ١٩٩٨:٣٢). وعلى الرغم من ذلك، فان العولمة لا تنفي الثقافة الوطنية ولا تلغي تفردها وتميزها، فرغم تأثير العولمة تبقى لكل ثقافة وطنية خصوصياتها. وفي لقاء العولمة تتلاقى الثقافات وتحدث عملية

تهجين في الثقافة الوطنية (عباس، ١٩٩٨:٢٥-٢٦). والثقافة الوطنية، السياسية وغير السياسية، لبلد ما في عصر العولمة هي ثقافة هجينة، أي أنها تحتوي على تراكم ثقافي يعود إلى عصور مختلفة، بالإضافة إلى عناصر وقيم مكتسبة من خلال الاحتكاك بالثقافات الأخرى، وبالثقافة الغربية بشكل خاص.

١,٣ علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية

يختلف المنظرون السياسيون في تحليلهم للعلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية. فالموند وفيربا ولبست يعتبرون الثقافة الديمقراطية بأنها ضرورية، او على الأقل وظيفية جدا، لظهور الديمقراطية واستقرارها (Almond and Verba, 1963:489-493; Lipset, 1993: 78-79). ويكتب بيرس وياختمان – ياعر، متبنيين وجهة النظر هذه، انه من الصعب، وربما من المستحيل، إقامة نظام حكم ديمقراطي على جمهور غير ديمقراطي. كما انه من الصعب ان تدافع الديمقراطية عن نفسها دون تأييد شعبي واسع. فبواسطة الثقافة الديمقراطية يمكن التغلب على إحدى أهم معضلات الديمقراطية، وهي التوازن بين الاختلاف والاتفاق، أي الاختلاف على الأهداف السياسية والاتفاق على قواعد الحسم بينها (بيرس وياختمان – ياعر، ١٩٩٨: ١٦)

وفي تفسيره لأسباب التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة، أي منذ اواسط السبعينيات في القرن الماضي، يركز هانتنجتون، كما أوضحنا، على النمو الاقتصادي وما يرافقة من ثقافة ديمقراطية. فالنمو الاقتصادي يحدث بشكل مباشر تغييرات في القيم الاجتماعية، ويُحدث هذه التغييرات بشكل غير مباشر من خلال اتساع الطبقة المتوسطة الحضرية (رجال أعمال، مهنيين، مدرسين وموظفين)، التي يميل أبناؤها إلى تبني القيم الديمقراطية ومناصرة التحول الديمقراطي (هانتنجتون، ١٩٩٧: ١٣٠-١٣٣). ويضيف هانتنجتون ان النمو الاقتصادي والثقافة الديمقراطية، بالإضافة إلى أسباب أخرى (أهمها موقف الكنيسة المؤيد للتغيير، تأثير حكومات ومؤسسات خارجية كالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، وظاهرة كرات الثلج)، هي أسباب عامة للتحول

الديمقراطي، وان أهميتها النسبية تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، كما أن أهمية هذه الأسباب تتفاوت بمرور الوقت إثناء الموجة الثالثة نفسها (هانتنجتون، ١٩٩٧: ١٧٦). ويرى كمال المنوفي أن الثقافة الديمقراطية تساعد على (وتنمي) الممارسة الديمقراطية، بينما غيابها يعرقل (لكن لا يمنع) ذلك، وفي الوقت نفسه، يساهم الحكم الديمقراطي في خلق ثقافة ديمقراطية ويؤدي الحكم التسلطي إلى تكريس الثقافة التسلطية، وهكذا، فان العلاقة جدلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية (المنوفي، ١٩٩٢: ١٧٠).

ويختلف دايموند في تحليله للعلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية عن المنظرين الذين ورد ذكرهم سابقا. فهو يميز بين الثقافة السياسية النخبوية (Elite Political Culture) والثقافة السياسية الشعبية (Mass Political Culture). وهذان النوعان من الثقافة السياسية الديمقراطية يسهمان في صون واستقرار واستمرار الديمقراطية. وضعف الثقافة الديمقراطية، وبشكل خاص لدى النخبة، يضع الديمقراطية في خطر، فتراجع التزام النخبة بالديمقراطية وتبنيها نزعات دكتاتورية قد يؤدي الى سقوط النظام حديث العهد بالديمقراطية. ويعتقد دايموند ان الثقافة الديمقراطية النخبوية شرط ضروري لبناء الديمقراطية، فالديمقراطية تبدأ حتما بتغير المعتقدات والاستراتيجيات لدى النخبة الرئيسية، ثم تنتشر المعتقدات والأفكار الجديدة بين المواطنين (دايموند، ١٩٩٤: ٢١١–٢١٧). ومع أن الثقافة الديمقراطية النخبوية اكثر أهمية للديمقراطية – لا سيما في مراحلها الأولى – من الثقافة الشعبية، إلا أنه يجب عدم تجاهل الثقافة الشعبية التي تسهم، كما ذكرنا، في صون واستقرار الديمقراطية. فالثقافة الشعبية غير الديمقراطية قد تضعف الميول الديمقراطية للنخبة، والثقافة الشعبية الديمقراطية قد تعزز هذه الميول. أضف إلى ذلك أن قادة من تكتلات شعبية سابقة قد تصل إلى النخبة السياسية، ويجب أن يكون هؤلاء ديمقراطيين كي تستقر الديمقراطية (دايموند، ١٩٩٤: ٢٢١).

ويتفق عزمي بشارة مع دايموند في أن الثقافة الديمقراطية الشعبية ليست شرطا ضروريا للديمقراطية، وإنما هي مساندة لها. وهذه الثقافة المساندة هي عنصر أساسي في تثبيت النظام الديمقراطي وتفعيله،

ولكنها ليست شرطا تاريخيا لقيامه، وهذا يعني انه ليس من الضروري أن تتوافر ثقافة ديمقراطية للجماهير قبل قيام الديمقراطية كنظام، ويجب أن لا تؤجل الديمقراطية إلى أن تتوفر هذه الثقافة، ولو انتظر الساسة الألمان ومساندوهم الغربيين نمو ثقافة ديمقراطية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية من اجل إقامة النظام الديمقراطي هناك، لما قام ذلك النظام (بشارة، ١٩٩٥: ١٢٠-١٢٦).

بعد مراجعتنا للأدبيات السابقة فإننا نتفق مع وجهة النظر القائلة ان العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية هي علاقة جدلية. فالثقافة الديمقراطية تسهل عملية التحول الديمقراطي، والتحول الديمقراطي يسهم في خلق ثقافة ديمقراطية، كذلك فإننا نتفق مع وجهة النظر القائلة ان تأثير الثقافة النخبوية على بناء الديمقراطية واستقرارها يزيد على تأثير الثقافة الشعبية. فقد لعبت النخب السياسية دورا مركزيا في التحولات الديمقراطية التي حدثت في شرق أوروبا بعد انهيار المعسكر الشيوعي في أواخر القرن العشرين. ومع أن الثقافة الشعبية ليست شرطا ضروريا لبناء الديمقراطية، فيجب عدم التقليل من أهميتها خاصة وان النخب السياسية ليست ثابتة او مغلقة، فبين الحين والآخر تنضم إليها قيادات جديدة وذات أصول شعبية، وهذه القيادات تسهم في استقرار الديمقراطية إذا كانت هي ديمقراطية وتضعف الاستقرار الديمقراطي إذا كانت غير ذلك، هذا بالإضافة إلى أن الثقافة الشعبية الديمقراطية تعزز استقرار الديمقراطيات الجديدة، وقد تغلق الباب أمام عودة النظام التسلطي اليها.

١,٤ الثقافة السياسية العربية

تشير دراسات عديدة أن القيم والاتجاهات القيمية التقليدية هي السائدة اليوم في المجتمع العربي وتشكل العائلة اهم مصدر لها. ومن بين القيم التقليدية التي تتصل بشكل مباشر بالعائلة: النزوع نحو التشديد على قيم العضوية (الولاء للجماعات التقليدية الضيقة كالقبيلة والطائفة والانصهار فيها) اكثر مما على قيم الاستقلال الفردي والولاء للوطن والمجتمع، والميل نحو الاتكالية على حساب الحرية والاعتماد على الذات، والنزوع نحو الامتثال القسري والطاعة واستخدام العقاب اكثر

من الاقناع والنقاش، وفرض سيطرة الرجل على المرأة والعزل بينهما (بركات، ٢٠٠٠: ٦٤١ ؛ بهلول، ١٩٩٧: ٨٩–٩٧ ؛ شرابي، ١٩٩٢: ٥٩–٦٦). وهنالك اتجاهات قيمية اخرى يشكل الدين مصدرا لها منها: القيم المطلقة الثابتة التي لا تناقش باعتبارها منزلة وتصلح لكل زمان ومكان، والقيم السلفية التي تشدد على تقليد السلف والعودة الى الماضي خاصة في الازمات المصيرية بدل تحليل الواقع المعاش والخروج برؤية جديدة مستقبلية، والقيم الجبرية بدل قيم الارادة الحرة والمسؤولية الانسانية، وقيم الاحسان والرحمة في علاقة الغني بالفقير والقوي بالضعيف على عكس قيم العدالة الاجتماعية (بركات، ٢٠٠٠: ٦٤٢).

ومن هذه القيم، او الاتجاهات القيمية، يستنتج بعض الباحثين ان الثقافة السائدة في المجتمع العربي هي ثقافة غير ديمقراطية وتعيق التحول الديمقراطي. فيقول فواز جرجس ان «التحدي الكبير الذي يعيق التطور السياسي ويعرقله في البلدان العربية هو غياب الثقافة الديمقراطية والتفسيرات الخاطئة التي اعطيت لثقافتنا الموروثة» (جرجس، ٢٠٠٠: ١٨٥). ويتفق مع هذا الرأي برهان غليون، حيث يؤكد «ان القيم السائدة (في المجتمع العربي) ليست قريبة جدا من الديمقراطية، ان لم تكن بعيدة عنها». ففي القيم التقليدية هنالك نزوع نحو الانطواء على الذات والاسرة والعائلة والقبيلة والحي والطائفة ومكان السكن، وهذا النزوع يمنع نشوء مفهوم فاعل للمصلحة العامة والوطنية ويعزز قيم الانانية والفردية والعصبية والطائفية (غليون، ١٩٩٣: ١٣٧). ويعتقد محمد الازعر ان الثقافة السياسية العربية افتقدت كثيرا من السمات المميزة للديمقراطية، فقد كرست هذه الثقافة قيم الطاعة والولاء والتوحد دون تدبر فردي ملموس، والافراط في اغناء الذات والاعتماد على الجماعة دون الابتكار والتميز والمبادرة السياسية (الازعر، ١٩٩٦: ٤٥). ويرى تركي الحمد أن الثقافة العربية تستخدم النزعة التبريرية كآلية للدفاع عن الذات، فعندما تبدو معالم ضعف أو فشل ما فان السبب في ذلك لا يكمن في بنية العقل العربي والثقافة العربية، وانما تشير اصابع الاتهام دوما الى «الاخر» العدو، وتتحول العملية في نهاية المطاف الى قناعة دوغماتية بأن شرط العلاج الاول هو اختفاء «الآخر»، وبدون ذلك فان كل محاولة للعلاج لا بد وان تبوء بالفشل، أما العقل العربي والثقافة العربية

فيبقيان بعيدين عن اي تحليل ونقد (الحمد، ١٩٩٣: ٤٠-٤١). وفي تحليله للثقافة السياسية في الوطن العربي، يرى كمال المنوفي أن هذه الثقافة تفتقر لعدة عناصر ذات صله بمسألة الديمقراطية: الشعور بالاقتدار السياسي، الاستعداد للمشاركة السياسية، التسامح الفكري، روح المبادرة، لا شخصانية السلطة، والثقة السياسية. ويستخلص كمال المنوفي ان الثقافة السياسية في المجتمع العربي ليست ديمقراطية، بل ثقافة رعوية تكرّس التسلط السياسي (المنوفي، ١٩٩٢: ١٧٧).

تركز الدراسات التي اشرنا اليها في الفقرة السابقة على غياب (أو ضعف) القيم الديمقراطية في الثقافة العربية التقليدية الشفهية. ويضيف على ذلك محمد عابد الجابري ان الديمقراطية، كما نفهمها الان، كانت غائبة تماما عن نظام القيم في الثقافة العربية الاسلامية المدونة (أو المكتوبة)، فهي لم تكن حاضرة في حقل تفكير مفكري الاسلام من متكلمين وفقهاء وفلاسفة ومؤلفين، غير ان هذا الغياب، بالامس، لا يعني استحالة تأسيسها ودمجها، اليوم، في الثقافة العربية الاسلامية. ان أفق تفكير اسلافنا كان يتحدد بمعطيات مرحلة تاريخية حضارية معينة، كانت الديمقراطية فيها من مجال «ما لا يقبل التفكير فيه»، وذلك على عكس المرحلة التاريخية التي نعيشها والتي تجعل الديمقراطية «على رأس المفكرّ فيه». ويعتقد محمد عابد الجابري ان ما تردد في المرجعية الاولى للثقافة العربية الاسلامية، أي في القرآن والسنة، من تنويه بالشورى والعدل يمكن ان يجد اليوم اذانا اخرى تجعل منهما، وبالتالي من الديمقراطية بمعناها المعاصر، قيمة القيم، فيؤسس عليها فقه سياسي جديد يجعل الشورى ملزمة وليس معلمة فقط، وينقل العدل من الآخرة الى الدنيا ويحرره من قيود الطاعة للامير (الجابري، ١٩٩٧: ٨٠).

على الرغم مما تقدم، اعتقد اننا نخطئ اذا وصفنا الثقافة العربية المعاصرة وكأنها ثقافة نقية، متجانسة ومعادية للتحول الديمقراطي، فهذه الثقافة هي نتاج تفاعل الارث الثقافي العربي والاسلامي مع ثقافات أخرى في عصور مختلفة. والتفاعل مع الثقافة الغربية حدث في الاندلس وفي الحروب الصليبية وفي عهد الاستعمار وبعد الاستقلال. وتأثرت فئات اجتماعية بالثقافة الغربية اكثر من غيرها،

فقد تأثر المتعلمون وسكان المدن والبرجوازية الصغيرة واصحاب رؤوس الاموال بهذه الثقافة اكثر من غيرهم، وفي نفس الوقت حافظت فئات اجتماعية على الثقافة العربية الاسلامية اكثر من فئات اخرى، فقد تمسك أغلب سكان القرى والفلاحين والبدو بهذه الثقافة التقليدية (دويري، ١٩٩٧: ١٢٨–١٢٩).

في العصر الحديث زاد تفاعل الثقافة العربية مع الثقافة الغربية. ففي القرن التاسع عشر تسربت الى الثقافة السياسية العربية مفاهيم التمثيل السياسي والحياة النيابية نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي اطلقها محمد علي باشا في مصر، والتي بلغت اوجها في عهد الخديوي اسماعيل. فقد افتتح الخديوي في عام ١٨٦٦ اول مجلس نيابي تمثيلي في الشرق الادنى، واصدر دستورا حدد فيه صلاحيات المجلس الجديد وكيفية انتخاب ممثلي الشعب (الشويري، ٢٠٠٠: ١٦٢). ونفذت الثقافة الغربية، وما تحمله من مبادىء وطنية وديمقراطية وعلمية وعلمانية، ليس فقط الى مصر، وانما ايضا الى سوريا ولبنان، حيث انشئت، بالاضافة الى المدارس والكليات التابعة للارساليات التبشيرية، مدارس وطنية ومطابع وصحف ومجلات وجمعيات ادبية (حتي، ١٩٦٥: ٨٧٦–٨٨٢). وفي مطلع القرن العشرين كان المناضلون والمفكرون العرب المطالبون بالاستقلال اكثر العناصر تعلقا بالحياة الدستورية النيابية وتحقيق حريات المواطن في اطار دولة حديثة. ومن هؤلاء نذكر، مثلا، عبد الرحمن الكواكبي مؤلف كتاب «طبائع الاستبداد» ومصطفى كامل مؤسس «الحزب الوطني» في مصر (الشويري،٢٠٠٠: ١٦٣). كما ان معظم الدول العربية التي حققت استقلالها، الكامل او شبه الكامل، بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٠ تبنت مبدأ الحكم النيابي وتعدد الاحزاب وادارة الحياة السياسية وفق اطار دستوري ليبرالي (الشويري، ٢٠٠٠: ١٦٥). وهكذا، فالثقافة السياسية العربية حتى منتصف القرن العشرين استوعبت بعض المفاهيم والقيم الديمقراطية من الثقافة الغربية.

وبعد نكبة عام ١٩٤٨، والهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية في فلسطين، تكشف عجز الدول العربية الوطنية، ودخلت مرحلة جديدة

أصبحت فيها الديمقراطية الليبرالية مرادفا للغرب والاستعمار والرجعية، فكان من السهل تحطيم مؤسساتها وشرعيتها واستبدالها بمطامع ومطالب فئات اجتماعية جديدة جمعت المثقفين الجدد وضباط الجيش في معركة واحدة (الشويري، ٢٠٠٠: ١٧٣). وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ومن خلال انقلابات عسكرية، ظهرت أنظمة حكم شعبوية استبدادية، في ظلها فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل او معظم استقلاليتها. وفي العقود الثلاثة الأخيرة تراجع الدور الشمولي للأنظمة العربية، وانتعشت في الوطن العربي بعض مؤسسات المجتمع المدني السابقة ونشأت مؤسسات مدنية جديدة، من بينها أحزاب سياسية ونقابات مهنية مختلفة ومنظمات حقوق إنسان (إبراهيم، ١٩٩٣: ٢٣-٣٤). ومع أن الدول العربية لم تشارك فعليا في موجة التحول الديمقراطي العالمية الأخيرة، لا سيما بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم والقيم والمبادىء الديمقراطية أخذت تنتشر، بفضل العولمة والترويج للنظام العالمي الجديد، في الوطن العربي أيضا. وهنالك أصوات مطالبة بالتحول الديمقراطي تصدر عن تيارات سياسية مختلفة في الوطن العربي، فهي تصدر عن قوى وطنية وعن اليسار العلماني وعن تيارات في الحركة الإسلامية على حد سواء (Bill, 1994: 22-24).

من الواضح أن القيم التقليدية غير الديمقراطية قد ضعفت في الفترة الأخيرة، وذلك في ضوء عدة عوامل أهمها ارتفاع مستوى التعليم، وتطور وانتشار وسائل الإعلام، والتحولات الديمقراطية والليبرالية التي اجتاحت دولا كثيرة في العالم الثالث منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي. وفي العقد الأخير، وبتأثير العولمة أيضا، انتشرت في المجتمع العربي مفاهيم وقيم ومعتقدات سياسية غربية تركز على الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. والثقافة السائدة اليوم في المجتمع العربي لم تعد متجانسة كما كانت عليه في الماضي، بل أصبحت متنوعة، وتحتوي، كما ذكرنا سابقا، على قيم ومعتقدات من روافد وثقافات مختلفة. وكما يؤكد

حليم بركات، فان الثقافة العربية المعاصرة تتميز بالتنوع والصراع بين اتجاهات قيمية متناقضة. والصراع قائم بالأساس بين الثقافة التقليدية، وهي الغالبة او السائدة، من وجهة نظره، والثقافة النقدية المغايرة. انه صراع بين القيم الجبرية (القضاء والقدر) وقيم الاختيار الحر، بين القيم السلفية (العودة إلى تقاليد السلف الصالح) والقيم المستقبلية (التمسك بالحداثة)، بين قيم الاتباع (تقليد الموروث) وقيم الإبداع (والتجديد)، بين قيم العضوية (والامتثال القسري للجماعة) وقيم التفرد (حرية الفرد واستقلاليته)، بين قيم الخضوع وقيم التمرد، بين القيم المطلقة (التي يجب فرضها على الآخرين) والقيم النسبية (التي تختلف باختلاف المجتمعات أو الجماعات) (بركات، ٢٠٠٠: ٦٥٤-٦٨٤).

وكما ان الثقافة العامة في المجتمع العربي المعاصر هجينة ومتنوعة، كذلك فان الثقافة السياسية العربية اليوم هي ثقافة هجينة ومتنوعة، وهي تحتوي على قيم ومعتقدات وتوجهات سياسية غير ديمقراطية (أغلبها من الثقافة العربية التقليدية) وأخرى ديمقراطية (أغلبها من الثقافة الغربية). وهنالك صراع بين هذين النمطين للقيم، صراع بين توحد الدين والدولة وفصل الدين عن الدولة، بين توحد الفرد مع الجماعة وحرية الفرد، بين السلفيه والحداثة، بين التزمت والتسامح، بين التطرف والاعتدال، بين الاحادية السياسية والتعددية السياسية، بين الدوغماتية والبراغماتية، وصراع بين تغيير الحكم بواسطة الثورة او الانقلاب وتغيير الحكم بواسطة الانتخابات، والقائمة طويلة. ومع انه لم تجر في الوطن العربي، حسب معرفتنا المتواضعة، دراسات ميدانية على التوجهات القيمية السياسية السائدة، فان لدينا انطباعا ان التوجهات القيمية غير الديمقراطية تسود لدى النخبة والجماهير في اغلب البلدان العربية، وقد تضعف نسبيا هذه التوجهات غير الديمقراطية، وبالمقابل تنتعش التوجهات الديمقراطية – كما في بلدان عربية مثل لبنان والاردن ومصر – التي تأثرت الى حد ما بموجة التحول الديمقراطي العالمية الاخيرة، فأدخلت بعض الاصلاحات الليبرالية في انظمتها السياسية (انتخابات برلمانية، تعددية حزبية، تقليص الرقابة على الصحافة...الخ).

١,٥ الثقافة السياسية في فلسطين

بما ان المجتمع الفلسطيني هو جزء من المجتمع العربي الواسع، فيمكن القول ان دائرة الثقافة السياسية الفلسطينية تتقاطع في جزء منها مع دائرة الثقافة السياسية العربية، مع ان الدائرتين ليستا متطابقتين (الازعر، ١٩٩٦: ٤٥). وتتقاطع الدائرتان الثقافيتان باحتوائهما على قيم تقليدية غير ديمقراطية مثل السلطة الابوية والنزعة العضوية والمعتقدات الجبرية والسلفية. كما تتقاطع الثقافة العربية والثقافة الفلسطينية في تأثرهما بالثقافة الغربية، لا سيما ان فلسطين كانت جزءاً من سوريا حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. وبعد انتهاء تلك الحرب، وفصل فلسطين عن سوريا ووضعها تحت الانتداب البريطاني وصدور وعد بلفور وتصاعد الخطر الصهيوني، طالبت الاحزاب والمنظمات والهيئات العربية في فلسطين باقامة نظام حكم ديمقراطي يمثل العرب واليهود تمثيلا حقيقيا. وتمسك عرب فلسطين بهذا المطلب الوطني والديمقراطي حتى قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، علما ان اليهود في فلسطين قد رفضوا هذا المطلب لكونه يلغي فكرة الوطن اليهودي (الشويري، ٢٠٠٠: ٧٢).

وكما أن لكل ثقافة قطرية في الوطن العربي خصوصيتها، فان الثقافة السياسية الفلسطينية لا تتطابق بشكل كامل مع الثقافة السياسية العربية. ومع أنه لا تتوفر لدينا أبحاث ميدانية جدية حول اتجاهات الجمهور في الوطن العربي نحو الديمقراطية، فلدينا الانطباع أن الثقافة السياسية الفلسطينية، وربما اللبنانية والمصرية، أقرب إلى الثقافة الديمقراطية من الثقافة السياسية السائدة في بقية الوطن العربي، حيث لا تزال تسيطر أنظمة تسلطية قمعية وحيث الجمهور، على ما يبدو، لا تشغله كثيرا مسألة الديمقراطية. فقد أشارت دراسة لمارك تسلر بعنوان «الإسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط» إلى أن المصريين والفلسطينيين يعطون أهمية للديمقراطية اكثر قليلا من المغاربة والجزائريين (Tessler, 2002: 345).

وتشير الدراسات إن هنالك نزوعا ديمقراطيا في الثقافة السياسية الفلسطينية. فقد أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام

السلطة الفلسطينية عدة دراسات حول اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية، وأظهرت هذه الدراسات وجود قيم ديمقراطية في الثقافة السياسية الفلسطينية.

فقد وجد خليل الشقاقي في استطلاعات الرأي التي أجراها أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع يؤيدون تأييدا واسعا قيام نظام سياسي ديمقراطي وإجراء انتخابات دورية، ويظهرون استعدادا للمشاركة في العملية السياسية، كما أنهم يؤيدون حرية الصحافة وحقوق المعارضة وحقوق المرأة في المشاركة السياسية (الشقاقي، ١٩٩٦: ٢٤-٢٨). ووجد جميل هلال ان غالبية أفراد العينة التي درسها يؤيدون إقامة نظام حكم ديمقراطي يتمثل بوجود برلمان منتخب وتعددية حزبية وسياسية وانتخابات عامة ودورية، وحرية الرأي والتعبير ونبذ المحسوبية والواسطة، وانتقاد السلطة دون خوف (هلال، ١٩٩٨: ٢٠٢-٢٠٣). وفي دراسة ميدانية أخرى، وجد هانف وسابيلا إن حوالي ثلاثة أرباع العينة التي تم استجوابها يفضلون ان تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب وان تسمح الحكومة للصحف بانتقادها، وان تحترم الحكومة استقلالية المحاكم وأحكام القضاة. كما وجدا إن نصف أفراد العينة يفضلون التعددية الحزبية (Hanf and Sabella, 1996: 124). كذلك، فقد توصلت مسوح ميدانية أخرى إلى نتائج مشابهة (مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٥).

هنالك عدة عوامل نفترض إنها أسهمت في نمو قيم ديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها (ميعاري، ٢٠٠١):

١. التعددية السياسية الفلسطينية:

تعتبر التعددية السياسية من أهم عناصر الديمقراطية. وقد تطورت في المجتمع الفلسطيني في عهد الانتداب مؤسسات سياسية، أهمها الأحزاب كحزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني، وبعد «نكبة» ١٩٤٨ توزع الناشطون السياسيون الفلسطينيون على تنظيمات حزبية وسياسية عربية أو أنشأوا منظمات ذات ملامح حزبية (الأزعر، ١٩٩٦: ٥٣). وفي عام ١٩٦٨ اعترف الميثاق الوطني الفلسطيني

بالتعددية السياسية وأجازها في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من نواقص التعددية السياسية الفلسطينية، المتمثلة بسيطرة السلطة الفردية وضعف دور المؤسسات في صنع القرار وإدارة الخلاف داخل المؤسسة أحيانا بالانشقاق عنها وشيوع الشللية والجهوية والروابط العائلية والولاء الشخصي للقائد (الأزعر، ١٩٩٦: ٥٣-٥٤)، فان التعددية السياسية قد انعكست على النخبة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي على الرغم من الخلافات العقائدية والسياسية بين ناشطيها فقد استطاعت القوى الوطنية فيها تحقيق درجة معينة من التوافق والتسامح والتنسيق فيما بينها، حتى خلال احلك الأزمات الخلافية التي مرت بها (الجرباوي، ١٩٨٩: ٣٤). وتعزز هذا التنسيق بين القيادات التنظيمية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع، التي أسرعت مع اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر شهر كانون الأول عام ١٩٨٧ إلى تشكيل قيادة للانتفاضة عرفت باسم «القيادة الوطنية الموحدة». ونتج عن هذه التعددية أجراء انتخابات تحت الاحتلال الإسرائيلي في مؤسسات فلسطينية مختلفة كانتخابات المجالس الطلابية في الجامعات، ثم الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت بموجب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٦. ومن الواضح أن التعددية السياسية قد انعكست أيضا على الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعايش الفلسطينيون من تيارات سياسية مختلفة، ونادرا ما تعكّرت العلاقات الاجتماعية بينهم بسبب هذه التعددية. وهكذا نمت لدى هذا الجمهور قيم التعددية والتسامح واحترام الرأي الآخر.

٢. التعددية الدينية في فلسطين:

أسهمت التعددية الدينية في فلسطين، على الرغم من الصراع العربي – اليهودي في القرن الأخير، في ظهور نزوع ديمقراطي نسبي يتمثل بدرجة معينة من التسامح الثقافي والسياسي. وكما يقول محمد الازعر، فهنالك اعتقاد له ما يبرره ان الفلسطينيين الذين نشأوا على أرض لا تؤطرها كيانات سياسية صارمة، وتضم محجات للديانات السماوية الثلاث، قد تعودوا على احترام طقوس دينية وثقافية مختلفة، واكتسبوا،

بحكم الأمر الواقع، أهم سمتين للثقافة المساندة للديمقراطية وهما احترام الرأي الآخر ونبذ التعصب العرقي والديني والطائفي والأقلي (الازعر، ١٩٩٦: ٤٨).

٣. تجربة الانتفاضة الأولى:

رافق تجربة الانتفاضة الأولى، التي اندلعت في أواخر شهر ديسمبر ١٩٨٧، مظاهر ديمقراطية (أو شبه ديمقراطية) تمثلت بتقلص هيمنة القيادات التقليدية وتشكيل اللجان الشعبية كشكل تنظيمي ديمقراطي يؤمن أوسع مشاركة في النشاط السياسي والاجتماعي. فقد شكلت اللجان الشعبية أطرا أتاحت الانخراط المباشر للجمهور في إدارة شؤون الحياة اليومية ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي في الوقت نفسه (هلال، ١٩٩٨: ١٦٣). وقد شكلت هذه اللجان على صعيد المدن والقرى والمخيمات والأحياء، وضمت ممثلين عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والشيوعيين والتيارات الإسلامية. ومن أهم هذه اللجان لجان التجار والتعليم والمرأة، بالإضافة إلى لجان وظيفية متخصصة تولت إنجاز مهمات خدماتية يومية مثل لجان التموين والخدمات الصحية وسائقي السيارات (المدهون، ١٩٨٩: ٣١-٤٤). وقد نتج عن ذلك ان تعززت المشاركة السياسية بين فئات المجتمع المختلفة وازداد التنسيق بين الفصائل الفلسطينية على أساس التسامح واحترام الرأي الآخر.

٤. التجربة السياسية الإسرائيلية:

من الواضح أن التجربة السياسية الإسرائيلية، رغم سياسة التمييز الموجهة ضد المواطنين العرب، تبنت نظام حكم ديمقراطي برلماني متعدد الأحزاب، ومنحت كل مواطن حق الانتخاب والترشيح إلى «الكنيست» (أي البرلمان) في انتخابات عامة ومباشرة ومتساوية وسرية ونسبية، وحرصت على عدم المس بحرية الصحافة وحرية التعبير واستقلالية القضاء. صحيح أن «الديمقراطية الإسرائيلية» قد طبقت على المواطنين اليهود واستثني من بعض عناصرها المواطنون العرب الذين صودرت أغلب أراضيهم وبنيت عليها مستوطنات يهودية، الأمر الذي جعل عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحا يصفها بأنها

«ديمقراطية اثنية» (Smooha, 1990: 389-413). ومع ذلك، فان نظام الحكم الديمقراطي، او الديمقراطي الاثني، قد تماسس وأصبح جزءا لا يتجزأ من الثقافة السياسية الإسرائيلية (بيرس وياختمان – ياعر، ١٩٩٨: ٢١). ويمكن الافتراض أن إطلاع الجمهور الفلسطيني على هذه الثقافة قد أسهم في نمو بعض القيم الديمقراطية لديه.

٥. التجارب السياسية في بعض الدول العربية:

أطّلع الجمهور الفلسطيني على التجارب السياسية في بعض الدول العربية وبشكل خاص في الأردن، التي تصفها بعض الأدبيات بتعبيرات مثل «الديمقراطية المراقبة» أو «الديمقراطية المحددة» أو «الانفراج الديمقراطي». وكما كتب هاني الحوراني، فان حصيلة «الانفراج الديمقراطي» منذ أواخر الثمانينيات في الأردن شملت استعادة الحقوق المدنية للمواطنين في العمل والسفر والتنقل، ورفع القيود الحكومية المفروضة عليها، والغاء الاساس القانوني لعهود التسلط الحكومي ممثلا في الاحكام العرفية وقانون الدفاع، وعودة الحياة الى السلطة التشريعية على اسس انتخابية تنافسية من خلال دورات انتخابية شاركت فيها الاحزاب والقوى السياسية بمختلف اطيافها، واجراء انتخابات عامة لجميع المجالس البلدية، وارساء الاساس القانوني لحرية الصحافة من خلال تحريرها من سلطة الرقابة الحكومية وسيف المصادرة والالغاء، وتفعيل وتشريع التعددية الحزبية، وتأسيس عشرات المنظمات الاهلية الفاعلة في قطاعات الشباب والمرأة والطلبة (الحوراني، ١٩٩٧: ١٩٦– ٢٠٤). ويمكن الافتراض، هنا أيضا، ان اطلاع الجمهور الفلسطيني على عملية «الانفراج الديمقراطي» في الاردن قد أسهمت في نمو توجهات ديمقراطية لدية.

٢. منهجية البحث

٢,١ أهداف البحث

يتناول هذا البحث موضوع الثقافة السياسية في فلسطين، وبالتحديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويركز على دراسة ثلاث قضايا رئيسية: اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية، تقييمه لأداء السلطة الفلسطينية ومدى مشاركته السياسية، وذلك بناء على نتائج مسحين ميدانيين، تم إجراء الأول في شهر تشرين الأول عام ١٩٩٧ والثاني في شهري تموز وآب عام ٢٠٠١. ومن خلال هذين المسحين سنحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. هل الجمهور الفلسطيني ديمقراطي؟ بمعنى، هل يؤيد إقامة نظام حكم ديمقراطي في فلسطين وهل يؤيد تطبيق الديمقراطية في الحياة الإجتماعية اليومية وبشكل خاص في العلاقات بين الرجل والمرأة؟

٢. كيف يقيم الجمهور الفلسطيني عمل السلطة الفلسطينية؟ هل هي ديمقراطية في نظره؟ هل يثق بمؤسساتها؟ وهل هو راض عن ادائها؟

٣. هل يشارك هذا الجمهور في الحياة السياسية؟ أو بمعنى آخر، ما مدى تسيسه؟

٤. هل تغيرت اتجاهات وسلوكيات الجمهور المذكورة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١؟ بمعنى، هل أثرت انتفاضة الأقصى على هذه الاتجاهات والسلوكيات؟

٢,٢ مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين، أي الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر، باستثناء البدو الرحل والمقيمين في الفنادق والسجون. وتتكون عينة مسح عام ١٩٩٧ من ١٤١٠ شخصا،

وهي عينة عشوائية عنقودية طبقية، وتم اختيارها، من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، على ثلاث مراحل. في المرحلة الأولى تم اختيار عينة وحدات جغرافية أو خلايا (٦٠ وحدة أو خلية) تمثل مجموع الوحدات الجغرافية التي تتكون منها الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل وحدة جغرافية تكونت بالمعدل من ١٢٠ أسرة. وفي المرحلة الثانية تم اختيار عينة أسر في كل وحدة جغرافية (٢٦ أسرة تقريبا). أما في المرحلة الثالثة، فقد تم اختيار أحد الأفراد البالغين (١٨ سنة فأكثر) من كل أسرة في العينة، وذلك باستخدام جداول «كش». ومن الجدير ذكره أن الباحثين الميدانيين اختاروا عشوائيا أحد الأفراد البالغين في كل أسرة مختارة بعد أن تم تدريبهم جيدا على ذلك. وبالإضافة إلى كون العينة عنقودية (cluster sample)، ذلك لأنها تتكون من وحدات جغرافية او خلايا، فهي أيضا عينة طبقية (stratified sample). وقد تم توزيع العينة إلى «طبقات» (أو فئات) حسب المحافظة (تمثل كل المحافظات ومن ضمنها القدس) ومكان السكن (مدن وقرى ومخيمات) وحجم التجمع السكاني. وتهدف هذه الطبقات، وهي طبقات ضمنية (implicit strata)، إلى زيادة فعالية تصميم العينة بحيث تصبح اكثر تمثيلا لمجتمع البحث.

وتم جمع البيانات، من قبل فريق العمل الميداني في جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، للمسح الاول في الفترة ١٤-١٩٩٧/١٠/٣٠ وللمسح الثاني في الفترة ١٩/٧/٢٠٠١-٥/٨/٢٠٠١. وتتكون عينة مسح عام ٢٠٠١ من ١٤٩٢ شخصا. وهذه العينة أيضا عينة عشوائية عنقودية طبقيه، وتم اختيارها، من قبل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، على ثلاث مراحل وبنفس الطريقة التي تم بها اختيار عينة عام ١٩٩٧.

وعلى الرغم من ان تصميم العينة في المسحين قد اخذ بالحسبان توزيعها حسب المحافظة ومكان السكن وحجم التجمع السكاني، فقد تم «توزين» (weighting) البيانات حسب هذه الأبعاد، لضمان تمثيلها في العينة بنفس نسبها في المجتمع. هذا مع العلم أنه لا توجد فروق ملحوظة بين التوزيعات التكرارية الموزَّنه وغير الموزَّنه.

٢,٣ المتغيرات وقياسها

المتغيرات الرئيسية في هذا البحث تتعلق بالمواقف والاتجاهات. ونميز بين المتغيرات الرئيسية الاتية:

١. تأييد الديمقراطية السياسية المجردة، او التوجه الديمقراطي السياسي المجرد.
٢. تأييد الديمقراطية السياسية الفعلية، او التوجه الديمقراطي السياسي الفعلي.
٣. تأييد الديمقراطية الاجتماعية، او التوجه الاجتماعي الديمقراطي.
٤. تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية.
٥. الثقة بالمؤسسات الفلسطينية.
٦. الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية.
٧. المشاركة السياسية.

تأييد الديمقراطية المجردة:

تم قياس تأييد الديمقراطية السياسية المجردة، او التوجه الديمقراطي السياسي المجرد، في المسحين بواسطة مجموعة الاسئلة الاتية، والتي تتعلق بنظام الحكم المفضل تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم:

- هل تؤيد ان تضمن الحكومة حرية اقامة الاحزاب؟
- هل تؤيد ان تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب؟
- هل تؤيد ان تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضه؟
- هل تؤيد ان تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها؟
- هل تؤيد ان تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وانجازاتها؟
- هل تؤيد ان تسمح الحكومة بوجود نقابات مهنية مستقلة وجمعيات غير حكومية أخرى؟ (مسح ٢٠٠١ فقط).

وتدرجت الاجابات عن هذه الاسئلة على اربعة خيارات:

١. لا يؤيد.

٢. يؤيد الى حد ما.

٣. يؤيد.

٤. يؤيد بشدة.

تأييد الديمقراطية الفعلية:

أما تأييد الديمقراطية السياسية الفعلية، او التوجه الديمقراطي السياسي الفعلي، فقد تم قياسه في المسحين بواسطة الاسئلة الاتية:

- اذا قامت صحيفة بنشر مقالات وتقارير ضد سياسة السلطة الفلسطينية، هل تؤيد معاقبة هذه الصحيفة (مثلا اغلاقها او اعتقال محرريها)؟
- بشكل عام، هل تؤيد ان تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف، فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها؟
- لو فرضنا ان الانتخابات الفلسطينية للرئاسة التي جرت مؤخرا انتهت بخسارة ياسر عرفات، هل تؤيد، في هذه الحالة، الغاء نتيجة الانتخابات والابقاء على ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية؟
- لو فرضنا ان المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب نزع ثقته بوزراء السلطة الفلسطينية، هل تؤيد ان يستمر هؤلاء الوزراء في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب؟
- من المعروف ايضا ان هنالك عددا كبيرا من الفصائل والاحزاب السياسية الفلسطينية التي تختلف في برامجها السياسية والاجتماعية. هل تؤيد الغاء هذه الاحزاب، أو بعضها؟
- لو فرضنا ان موظفا حكوميا كبيرا (مثل وزير أو وكيل وزارة) قام بعمل مخل بالقانون، وان ادانة المحكمة لهذا الموظف الكبير ستحدث ازمة سياسية كبيرة، مثل تراجع حزبه أو عائلته عن تأييد السلطة الفلسطينية. هل تؤيد تدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع اصدار قرار يدين هذا الموظف؟ (مسح ١٩٩٨ فقط).

- بعض الدول تمنع مواطنيها من القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية ضد سياسة الحكومة. هل تؤيد ان تمنع السلطة الفلسطينية حدوث مظاهرات واجتماعات احتجاجية ضد سياستها؟ (مسح ٢٠٠١ فقط).

وتدرجت الاجابات عن هذه الاسئلة ايضا على اربعة خيارات هي:

١. لا يؤيد.
٢. يؤيد الى حد ما.
٣. يؤيد.
٤. يؤيد بشدة.

تأييد الديمقراطية الإجتماعية (أو تأييد تحرر المرأة):

وتم قياس تأييد تحرر المرأة بواسطة اسئلة حول مدى الموافقة على كل واحدة من العبارات الاتية:

- من حق الزوجة ان تشارك باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالعائلة (مثل السكن، زواج الابناء... الخ).
- من حق البنت ان تتعلم كالولد تماما.
- من حق البنت ان تتزوج الرجل الذي تختاره.
- الابناء افضل للاهل من البنات.
- يجب على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأولادها (يعني يجب ان لا تعمل خارج البيت).
- من حق المرأة ان تشارك في انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي والسلطات المحلية.
- من حق المرأة ان تشارك في ادارة السلطة المحلية لبلدها (مثلا تصير عضوة مجلس قروي او بلدي).
- من حق المرأة ان تشارك في السلطة السياسية للدولة (مثلا تصير وزيرة أو عضوة مجلس تشريعي).
- من حق المرأة ان تكون عضوة نشيطة في أي حزب سياسي (مسح ٢٠٠١ فقط).

- للمرأة مهارات وقدرات تؤهلها لاتخاذ قرارات سياسية على مستوى الدولة (مثلا اذا صارت رئيسة حكومة او وزيرة) (مسح ٢٠٠١ فقط).

تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية:

تم قياس تقييم الجمهور لديمقراطية السلطة الفلسطينية بواسطة اسئلة حول مدى الموافقة على كل واحدة من العبارات الاتية:

- السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء الى الحزب او التنظيم السياسي الذي يريده.
- السلطة الفلسطينية تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلميه.
- السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية (حتى لو كان رأيه معارضا للسلطة).
- يتم التوظيف في الدوائر الحكومية حسب الكفاءة والمؤهل العلمي.
- السلطة الفلسطينية تحترم حرية الصحافة في النشر (بما في ذلك نشر اخبار معارضة).
- السلطة الفلسطينية تحترم استقلالية القضاء ولا تتدخل في عمل المحاكم.
- السلطة الفلسطينية تساوي (أو لا تميز) بشكل عام بين فئات الشعب المختلفة.
- يتم انجاز المعاملات في الدوائر الحكومية على اساس الواسطة والمحسوبية.
- السلطة الفلسطينية تحاسب الوزراء والموظفين الكبار المخالفين للقانون (مسح ٢٠٠١ فقط).
- السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية.

وبالنسبة لكل عبارة طلب من المبحوث اختيار احدى الاجابات الاتية:

١. لا يوافق.
٢. يوافق الى حد ما.
٣. يوافق.
٤. يوافق بشدة.

الثقة بالمؤسسات الفلسطينية:

تم قياس الثقة بالمؤسسات الفلسطينية بواسطة اسئلة حول مدى ثقة الجمهور بكل واحدة من المؤسسات (أو الوظائف) الاتية:

- مكتب الرئيس.
- الشرطة الفلسطينية.
- قوات الامن الفلسطينية الاخرى (أمن وقائي، مخابرات).
- المجلس التشريعي الفلسطيني.
- المحاكم الفلسطينية.
- الوزراء.
- الجامعات الفلسطينية.
- الصحافة الفلسطينية.
- الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية.
- الاحزاب الفلسطينية.
- الاتحادات الطلابية، مجالس الطلبة (مسح ٢٠٠١ فقط).
- المنظمات النسائية (مسح ٢٠٠١ فقط).

وتدرجت الاجابات عن هذه الاسئلة كالاتي:

١. لا يثق بالمرة.
٢. يثق الى حد ما.
٣. يثق.
٤. يثق كثيرا.

واضح ان المؤسسات (أو الوظائف) الست الاولى هي مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية، والمؤسسات الست الاخيرة هي مؤسسات مستقلة.

الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية:

تم قياس رضى الجمهور عن اداء السلطة الفلسطينية بواسطة اسئلة عن درجة رضاه عن اداء (أو عمل) السلطة الفلسطينية في كل مجال من المجالات الاتية:

- توفير الامن والنظام في مناطق السلطة الفلسطينية.
- توفير الخدمات العامة (التعليمية، الصحية والاجتماعية).
- تعزيز الديمقراطية والمحافظة على حقوق الانسان.
- خلق فرص عمل جديدة للمواطنين.
- تقليص الفجوة في الدخل ونمط الحياة بين الاغنياء والفقراء.
- تعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية.
- تعزيز دعم الدول الاجنبية للقضية الفلسطينية.
- اداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل (مسح ١٩٩٧ فقط).
- اداء السلطة الفلسطينية في دعم الانتفاضة (مسح ٢٠٠١ فقط).
- اداء السلطة الفلسطينية بشكل عام.

أما الاجابات عن هذه الاسئلة فتدرجت كالاتي:

١. غير راض.
٢. راض الى حد ما.
٣. راض.
٤. راض جدا.

المشاركة السياسية:

وتم قياس المشاركة السياسية (او التسيس) بواسطة مجموعة الاسئلة الاتية:

- هل تسمع الاخبار في الراديو والتلفزيون؟ اذا نعم، كم يوم في الاسبوع؟
  ١. لا.
  ٢. يسمع يومين في الاسبوع او أقل.
  ٣. يسمع ٣-٤ أيام في الاسبوع.
  ٤. يسمع ٥-٦ أيام في الاسبوع.
  ٥. يسمح ٧ أيام في الاسبوع.
- هل تقرأ جريدة؟ اذا نعم، كم يوم في الاسبوع؟
  ١. لا.
  ٢. يقرأ يومين في الاسبوع أو أقل.
  ٣. يقرأ ٣-٤ أيام في الاسبوع.
  ٤. يقرأ ٥-٦ أيام في الاسبوع.
  ٥. يقرأ ٧ أيام في الاسبوع
- هل تتحدث مع اشخاص اخرين في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني أو باجزاء كبيرة منه (مثل الانتفاضة، اللاجئين في الشتات، المستوطنات، عملية السلام... الخ)؟
  ١. لا.
  ٢. قليلا.
  ٣. كثيرا.
  ٤. كثيرا جدا.

- هل تناقش في حياتك اليومية مواضيع سياسية؟

(صيغة السؤال في عام ١٩٩٧: هل تناقش مع اشخاص اخرين مواضيع سياسية؟)

١. لا.

٢. قليلا.

٣. كثيرا.

٤. كثيرا جدا.

- هل تحضر اجتماعات او ندوات سياسية؟

١. لا.

٢. قليلا.

٣. كثيرا.

٤. كثيرا جدا.

- هل انت عضو في حزب او تنظيم سياسي؟

١. لا.

٢. نعم.

- هل أنت عضو في تنظيم اجتماعي اخر (مثل جمعية خيرية، نقابة مهنية، مجلس طلبة، اتحاد نسائي، نادي رياضي أو ثقافي... الخ)؟

١. لا.

٢. نعم.

- هل اعتقلت من قبل قوات الاحتلال؟

١. لا.

٢. نعم.

- هل اصبت (أو جرحت) من قبل قوات الاحتلال؟

١. لا.

٢. نعم.

٢,٤ طريقة التحليل:

ان المنهجية الصحيحة لدراسة اثر انتفاضة الاقصى، التي اندلعت في الضفة الغربية وقطاع غزة في اواخر شهر أيلول عام ٢٠٠٠، على اتجاهات الجمهور تقتضي جمع بيانات عن الاتجاهات قبيل الانتفاضة وبيانات اخرى خلال الانتفاضة، ومقارنة هذه البيانات. وبسبب عدم توفر بيانات قبيل الانتفاضة، فان طريقة التحليل المتبعة في هذا البحث ترتكز على مقارنة اتجاهات الجمهور في مسحي ١٩٩٧ و ٢٠٠١. وحيث اننا نعتقد ان انتفاضة الاقصى هي اكبر واهم حدث تعرض له الفلسطينيون في هذه المناطق منذ إجراء المسح الأول عام ١٩٩٧، فهنالك منطق للافتراض ان هذه الانتفاضة تفسر، ولو جزئيا، التغيرات التي قد تظهر عند مقارنة الاتجاهات في المسحين المذكورين.

٣. نتائج البحث

٣,١ اتجاهات نحو الديمقراطية

٣,١,١ اتجاهات نحو الديمقراطية السياسية

فيما يلي سنتناول مواقف واتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية السياسية، ونميز بين اتجاهات نحو الديمقراطية المجردة، او توجهات ديمقراطية مجردة، وبين اتجاهات نحو الديمقراطية الفعلية، او توجهات ديمقراطية فعلية. وكما أوضحنا في «منهجية البحث» فقد تم قياس الاتجاهات نحو الديمقراطية المجردة بواسطة اسئلة حول نظام الحكم الذي يفضل الجمهور تطبيقه في دولة فلسطين عندما تقوم، وتركزت هذه الاسئلة على مدى تأييد الجمهور لمبادىء وقيم ديمقراطية عامة ومحببة. أما الاتجاهات نحو الديمقراطية الفعلية فقد تم قياسها بواسطة اسئلة حول مدى تأييد الجمهور ان تقوم السلطة الفلسطينية بممارسات عينية غير ديمقراطية (راجع «المتغيرات وقياسها»)، وقد يؤيد الشخص الديمقراطية المجردة، أي الديمقراطية كقيمة او كمبدأ عام، لكنه في الوقت نفسه يؤيد ممارسات غير ديمقراطية، ونحن نعطي اهمية اكبر للتوجهات الديمقراطية الفعلية ونعتقد انها اصدق في قياس التوجهات الديمقراطية الحقيقية. ومن الجدير ذكره ان الابحاث الامبريقية السابقة حول الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني اعتمدت، بالاساس، اسئلة تقيس الديمقراطية المجردة فقط، دون ان تستخدم هذا التعبير، ولذلك أهملت دراسة التوجهات الديمقراطية الفعلية.

٣,١,١,١ توجهات سياسية ديمقراطية مجردة

يوضح الجدول رقم (١) ان أغلبية كبيرة من أفراد العينة (٧٣٪ – ٨٧٪) يؤيدون تطبيق عدد من عناصر الديمقراطية المجردة في دولة فلسطين عندما تقوم. انهم يؤيدون ان تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها، ويؤيدون ان تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات العامة وليس من خلال سياستها وانجازاتها، ويؤيدون ان تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة، ويؤيدون ان تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني

خاضعة له)، ويؤيدون ان تسمح الحكومة بوجود نقابات مهنية مستقلة وجمعيات غير حكومية اخرى. ومن ناحية اخرى، يؤيد حوالي نصف افراد العينة فقط ان تضمن الحكومة حرية اقامة الاحزاب. ويرتبط تحفظ الجمهور الفلسطيني على التعددية الحزبية بالازمة التي تعاني منها الاحزاب الفلسطينية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تتمثل بضمور نشاطات هذه الاحزاب وغياب برامجها السياسية وتراجع شعبيتها، الامر الذي يهدد بعضها بالاختفاء. ومن أسباب هذه الازمة انهيار معسكر الدول الاشتراكية، وتحول منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها من خطها الثوري الى البراغماتية السياسية، وانشغال الاحزاب الفلسطينية، وبشكل خاص احزاب المعارضة، بقضايا المجتمع المدني وليس بالعمل السياسي (المالكي، ١٩٩٩: ٥٠). كما يتأثر تحفظ الجمهور الفلسطيني على التعددية الحزبية بالنظرة السلبية التي تحملها الثقافة العربية التقليدية بالنسبة للأحزاب. فكلمة «أحزاب» من منظور هذه الثقافة تشير الى الخلاف والتجزئة وعدم الوحدة.

جدول رقم (١)

تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيم ديمقراطية مجردة ولقيم غير ديمقراطية مجردة، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

القيـــم المجردة	١٩٩٧	٢٠٠١
قيـم ديمقراطيـة:		
أن تضمن الحكومة حرية الرأي وتسمح للمواطنين بانتقادها	٨٢.٤	٨٦.٩
أن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات وليس من خلال سياستها وانجازاتها	٧٨.٨	٨٢.٣
أن تضمن الحكومة حرية الصحافة وتسمح بنشر وجهات نظر معارضة	٧٧.٤	٨٤.٦
أن تكون الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب (يعني خاضعة له)	٧٢.٨	٧٦.٤
أن تضمن الحكومة حرية اقامة الاحزاب	٤٨.٥	٥١.٠
أن تسمح الحكومة بوجود نقابات مهنية مستقلة وجمعيات غير حكومية اخرى		٧٨.٦

القيـــم المجـــردة	١٩٩٧	٢٠٠١
قيـم غيـر ديمقراطيـة:		
أن تضـع الحكومة اولوية للقضية الوطنية (مثل الاستقلال والتقدم) وليس لحقوق وحريات المواطن.	٢٠,٠	٤٢,٠
أن تسمح الحكومة بوجود فروق طبقية (يعني بوجود اغنياء وفقراء) في المجتمع		٩,٧
استخدام العنف او الثورة او الانقلاب لإسقاط الحكومة السيئة بنظرك **	٢٨,٦	٥٤,٤

* نسب الذين أجابوا «يؤيد» او «يؤيد بشدة»، أما باقي المبحوثين فقد أجابوا «لا يؤيد» أو «يؤيد الى حد ما».

** هذه الصيغة استخدمت في مسح ٢٠٠١. أما في مسح ١٩٩٧ فقد صيغت العبارة كالاتي: «اسقاط الحكومة السيئة بنظرك بواسطة العنف او الثورة او الانقلاب».

ان تأييد الجمهور الفلسطيني لقيم ديمقراطية مجردة مرافق بعدم تأييده لقيم (او مبادىء) غير ديمقراطية. فالجزء الأسفل من الجدول رقم (١) يوضح ان أقلية تؤيد أن تضع الحكومة اولوية للقضية الوطنية (مثل الاستقلال والتقدم) وليس لحقوق وحريات المواطن، واقلية ضئيلة فقط تؤيد ان تسمح الحكومة بوجود فروق طبقية (يعني بوجود اغنياء وفقراء) في المجتمع. ويتضح من الجدول رقم (١) ايضا ان المبحوثين يتحفظون على استخدام العنف او الثورة او الانقلاب لاسقاط الحكومة السيئة بنظرهم، على الرغم من ان اغلبية بسيطة في مسح عام ٢٠٠١ يؤيدون ذلك. وبشكل عام، يمكن القول ان اغلبية الجمهور الفلسطيني تؤيد القيم الديمقراطية، وان هذه الاغلبية ايضا لا تؤيد (او تتحفظ على) المبادىء غير الديمقراطية مثل سيطرة الحكومة على الاقتصاد، اعطاء اولوية للقضية الوطنية على حقوق وحريات المواطن، والسماح بوجود فروق طبقية في المجتمع. ويشذ قليلا عن هذا التوجه العام، كما ذكرنا، ارتفاع نسبة مؤيدي اسقاط الحكومة السيئة باستخدام العنف الى ٥٤٪ في مسح ٢٠٠١.

هل تغيرت اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية المجردة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١؟ هل أثرت انتفاضة الاقصى، التي بدأت في اواخر شهر أيلول عام ٢٠٠٠، على هذه الاتجاهات؟ تشير نتائج المسحين

في الجدول رقم (١) انه لم يحدث تغير كبير على اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية المجردة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١، الامر الذي يعني ان هذه الاتجاهات بقيت ثابتة، او شبه ثابتة، رغم اندلاع الانتفاضة. فقد بقي نحو ثلاثة ارباع المبحوثين (أو اكثر بقليل) في المسحين يؤيدون ان تضمن الحكومة حرية الرأي، وأن تكتسب الحكومة شرعيتها من خلال الانتخابات، وان تضمن الحكومة حرية الصحافة، وان تكون الحكومة مسؤولة امام مجلس نواب منتخب. كما بقي حوالي نصف المبحوثين يؤيدون ان تضمن الحكومة حرية اقامة الاحزاب.

من ناحية اخرى، يلاحظ ان تغيرا معتدلا قد حدث على مواقف الجمهور من بعض المبادىء غير الديمقراطية. فقد ارتفعت نسبة المبحوثين الذين يؤيدون استخدام العنف او الثورة او الانقلاب لاسقاط الحكومة السيئة بنظرهم (من ٢٩٪ عام ١٩٩٧ الى ٥٤٪ عام ٢٠٠١)، وارتفعت نسبة الذين يؤيدون ان تضع الحكومة اولوية للقضية الوطنية (مثل الاستقلال والتقدم) وليس لحقوق وحريات المواطن (من ٢٠٪ الى ٤٢٪ على التوالي). يبدو ان الانتفاضة، وما رافقها من مقاومة فلسطينية مسلحة وردود فعل إسرائيلية قمعية، قد اسهمت في هذا التغير.

٣,١,١,٢ توجهات سياسية ديمقراطية فعلية

تم قياس التوجهات الديمقراطية الفعلية، كما أوضحنا سابقا، بواسطة أسئلة حول تأييد (أو عدم تأييد) قيام السلطة الفلسطينية بعدد من الممارسات غير الديمقراطية المفترضة (راجع «المتغيرات وقياسها»). ويوضح الجدول رقم (٢) إن أقلية ضئيلة فقط من المبحوثين يؤيدون ان يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم إذا لم يحصلوا على ثقة المجلس الفلسطيني المنتخب (١٢٪ عام ١٩٩٧ و١١٪ عام ٢٠٠١)، وأقلية ضئيلة تؤيد ان تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل محكمة لمنع إصدار قرار بإدانة موظف حكومي كبير (١٧٪ عام ١٩٩٧)، وأقلية تؤيد أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف (٢٠٪ عام ١٩٩٧ و١٦٪ عام ٢٠٠١)، وأقلية تؤيد أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة بواسطة إغلاقها

او اعتقال محرريها (٢٠٪ عام ١٩٩٧ ٢٦٪ عام ٢٠٠١)، وأقلية تؤيد إلغاء الأحزاب الفلسطينية او بعضها (٢٦٪ عام ١٩٩٧ و٢٣٪ عام ٢٠٠١)، وأقلية تؤيد أن تمنع السلطة الفلسطينية حدوث مظاهرات واجتماعات احتجاجية ضد سياستها (١٢٪ عام ٢٠٠١). وهنالك أقلية كبيرة من المبحوثين الذين يؤيدون إلغاء نتيجة انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات (٤٣٪ عام ١٩٩٧ و ٣٨٪ عام ٢٠٠١). وهكذا، فان اغلب المبحوثين في المسحين يعارضون (أو يتحفظون على) أن تقوم السلطة الفلسطينية بأية ممارسات غير ديمقراطية. وتزيد المعارضة بشكل خاص لتهميش المجلس الفلسطيني المنتخب وللتدخل في عمل المحاكم ولمنع المظاهرات والاجتماعات الاحتجاجية. وتقل المعارضة نسبيا لإلغاء انتخابات الرئاسة إذا خسرها ياسر عرفات.

جدول رقم (٢)

تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية مفترضة، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

الممارسات غير الديمقراطية المفترضة	١٩٩٧	٢٠٠١
أن يستمر وزراء السلطة الفلسطينية في عملهم على الرغم من معارضة المجلس الفلسطيني المنتخب	١٢,٤	١٠,٩
أن تتدخل السلطة الفلسطينية في عمل المحكمة لمنع اصدار قرار يدين موظفا حكوميا كبيرا	١٦,٧	
أن تزيد السلطة الفلسطينية رقابتها وسيطرتها على الصحف فتمنع نشر وجهات نظر معارضة لسياستها	١٩,٧	١٥,٧
أن تقوم السلطة الفلسطينية بمعاقبة الصحيفة التي تنشر مقالات وتقارير معارضة (اغلاقها او اعتقال محرريها)	١٩,٨	٢٦,٠
أن تلغي السلطة الفلسطينية نتيجة انتخابات الرئاسة اذا خسرها ياسر عرفات	٤٣,١	٣٧,٧
أن تحظر السلطة الفلسطينية الاحزاب او بعضها	٢٥,٨	٢٢,٩
أن تمنع السلطة الفلسطينية حدوث مظاهرات واجتماعات احتجاجية ضد سياستها		١١,٧

* نسب الذين اجابوا «يؤيد» أو «يؤيد بشدة». أما باقي المبحوثين فقد اجابوا «لا يؤيد» او «يؤيد الى حد ما».

ان مقارنة التوجهات الديمقراطية الفعلية للجمهور الفلسطيني بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١ تشير إلى أن هذه التوجهات لم تتغير بشكل ملحوظ، بل بقيت ثابتة (او شبه ثابتة). فالفرق في المسحين بين نسبة المؤيدين لقيام السلطة الفلسطينية بأية ممارسة غير ديمقراطية مفترضة لا يتعدى ٦٪.

٣,١,٢ اتجاهات نحو الديمقراطية الاجتماعية

تم قياس التوجهات الديمقراطية الاجتماعية، كما اوضحنا سابقا، بواسطة مجموعة من الاسئلة تتعلق بتأييد تحرر المرأة ومساواتها بالرجل (راجع «المتغيرات وقياسها»). يوضح الجدول رقم (٣) ان اغلب المبحوثين يؤيدون تحرر المرأة ويؤيدون مشاركتها في جوانب الحياة المختلفة. ويزيد التأييد بشكل خاص لحق المرأة في التعليم، فحوالي ٩٤٪ في المسحين اجابوا أنهم يؤيدون حق البنت ان تتعلم كالولد تماما. يلي ذلك تأييد حق الزوجة ان تشارك باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالعائلة مثل السكن وزواج الابناء (حوالي ٨٧٪ في المسحين يفعلون ذلك)، ثم حق البنت ان تتزوج الرجل الذي تختاره (٧٩٪ في المسح الأول و ٨٠٪ في المسح الثاني).

جدول رقم (٣)

اتجاهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لتحرر المرأة، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

مؤشرات تأييد تحرر المرأة	١٩٩٧	٢٠٠١
من حق الزوجة ان تشارك باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالعائلة (مثل السكن، زواج الابناء...الخ)	٨٦,٥	٨٦,٨
من حق المرأة ان تشارك في انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي والسلطات المحلية	٧٦,٠	٨٠,١
من حق المرأة ان تشارك في ادارة السلطة المحلية لبلدها (مثلا تصير عضوة مجلس قروي او بلدي)	٦٠,٠	٦٦,١
من حق المرأة ان تشارك في السلطة السياسية للدولة (مثلا تصير وزيرة او عضوة مجلس تشريعي)	٦٤,٧	٦٥,٣
من حق المرأة ان تكون عضوة نشيطة في أي حزب سياسي		٦٠,٩

مؤشرات تأييد تحرر المرأة	١٩٩٧	٢٠٠١
للمرأة مهارات وقدرات تؤهلها لاتخاذ قرارات سياسية على مستوى الدولة (مثلا اذا صارت رئيسة حكومة او وزيرة)		٥٤.٨
من حق البنت ان تتعلم كالولد تماما	٩٤.٣	٩٣.٧
من حق البنت ان تتزوج الرجل الذي تختاره	٧٨.٦	٧٩.٦
الأبناء افصل للأهل من البنات	٩.٨	١١.٥
يجب على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأولادها (يعني يجب ان لا تعمل خارج البيت)	٤٢.٢	٣٩.٧

* نسب الذين أجابوا «يوافق» أو «يوافق بشدة». أما باقي المبحوثين فأجابوا «لا يوافق» أو «يوافق الى حد ما».

ومع أن اغلب المبحوثين، كما ذكرنا، يؤيدون منح المرأة حقوقها في الميادين المختلفة، فان التأييد يقل نسبيا عندما يتعلق بالعمل خارج البيت وبالمشاركة السياسية النشيطة. فبالنسبة للعمل، تشير النتائج ان اغلبية بسيطة من المبحوثين في المسحين (٥٨٪ و ٦٠٪) تعارض (أو تتحفظ على) وجهة النظر التقليدية القائلة ان واجب المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها واولادها (يعني ان لا تعمل خارج البيت). وبالنسبة للمشاركة السياسية، ففي حين أن أغلبية كبيرة (٧٦٪ و ٨٠٪) تؤيد حق المرأة ان تشارك في انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي والسلطات المحلية، فإن أغلبية أقل حجما (٦١٪ – ٦٦٪) تؤيد مشاركة نشيطة للمرأة في الحياة السياسية (مشاركة في السلطة المحلية، والسلطة السياسية على مستوى الدولة، وعضويه نشيطة في الاحزاب السياسية). كما ان اغلبية بسيطة في مسح ٢٠٠١ (٥٥٪) يعتقدون ان للمرأة مهارات وقدرات تؤهلها لاتخاذ قرارات سياسية على مستوى الدولة (مثلا اذا صارت رئيسة حكومة او وزيرة).

إن مقارنة اتجاهات الجمهور الفلسطيني المتعلقة بتحرر المرأة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١ تشير إلى إن هذه الاتجاهات المؤيدة هي اتجاهات ثابتة، ولم يحدث عليها أي تغيير ملموس خلال انتفاضة الأقصى. فالفرق بين المسحين في تأييد تحرر المرأة، حسب أي مؤشر استخدم في المسحين معا، لا يتعدى ٣٪.

٣,٢ تقييم اداء السلطة الفلسطينية

نتناول فيما يلي تقييم الجمهور لاداء السلطة الفلسطينية، ونركز على ثلاث قضايا: هل يعتبر الجمهور السلطة الفلسطينية سلطة ديمقراطية؟ هل يثق بمؤسساتها؟ وهل هو راض عن ادائها؟

٣,٢,١ السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية

تم قياس تقييم ديمقراطية السلطة الفلسطينية بواسطة اسئلة حول مدى احترام هذه السلطة لعدد من الحقوق والحريات الاساسية للمواطن (مثل حرية الرأي وحرية الصحافة والانتماء الحزبي وحق التظاهر)، ومدى اعتمادها الكفاءات في التوظيف، واحترامها لاستقلالية القضاء، ومساواتها بين فئات الشعب المختلفة، وتجنبها الواسطة والمحسوبية في انجاز المعاملات في الدوائر الحكومية ومحاسبتها الوزراء والموظفين الكبار المخالفين للقانون (راجع «المتغيرات وقياسها»).

جدول رقم (٤)

تقييم الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لديمقراطية السلطة الفلسطينية، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

مؤشرات ديمقراطية السلطة الفلسطينية	١٩٩٧	٢٠٠١
السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء الى الحزب او التنظيم السياسي الذي يريده	٥٢,٢	٥٠,٠
السلطة الفلسطينية تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلمية	٥٠,٧	٤٦,٦
السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية (حتى لو كان رأيه معارضا للسلطة).	٤٨,٤	٣٩,٠
السلطة الفلسطينية تحترم حرية الصحافة في النشر (بما في ذلك نشر اخبار وتقارير معارضة)	٤٢,١	٤٢,٥
يتم التوظيف في الدوائر الحكومية حسب الكفاءة والمؤهل العلمي	٤٤,٠	٣٥,٣
السلطة الفلسطينية تحترم استقلالية القضاء ولا تتدخل في عمل المحاكم	٣٩,٠	٣٢,١

مؤشرات ديمقراطية السلطة الفلسطينية	١٩٩٧	٢٠٠١
السلطة الفلسطينية تساوي (أو لا تميّز) بين فئات الشعب المختلفة	٣٥,٠	٢٤,٥
يتم إنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية على أساس الواسطة والمحسوبية	٥١,٤	٦٨,٢
السلطة الفلسطينية تحاسب الوزراء والموظفين الكبار المخالفين للقانون		٢٩,٤
السلطة الفلسطينية هي سلطة ديمقراطية	٣٧,٢	٢٦,٧

* نسب الذين أجابوا «يوافق» أو «يوافق بشدة». أما باقي المبحوثين فأجابوا «لا يوافق» أو «يوافق الى حد ما».

يوضح الجدول رقم (٤) ان حوالي نصف المبحوثين في المسحين يوافقون (أو يوافقون بشدة)، والنصف الاخر لا يوافقون (او يتحفظون على)، ان السلطة الفلسطينية تحترم حق المواطن في الانتماء الى الحزب (او التنظيم السياسي) الذي يريده، وان هذه السلطة تحترم حق المعارضة السياسية في القيام بمظاهرات واجتماعات احتجاجية سلمية. وتقل موافقة المبحوثين على كل العبارات الاخرى والتي تصف السلطة الفلسطينية كأنها سلطة ديمقراطية. ويلاحظ بشكل خاص تدني نسبة الموافقين على ان السلطة الفلسطينية تحترم استقلالية القضاء (٣٩٪ عام ١٩٩٧ و٣٢٪ عام ٢٠٠١)، وان السلطة تساوي بين فئات الشعب المختلفة (٣٥٪ و٢٥٪)، وان السلطة تحاسب الوزراء والموظفين الكبار المخالفين للقانون (٢٩٪ عام ٢٠٠١) وأن السلطة الفلسطينية ديمقراطية بشكل عام (٣٧٪ و٢٧٪). وبالنسبة لإنجاز المعاملات في الدوائر الحكومية، فان اغلب المبحوثين في المسحين يوافقون على ان هذه العملية تتم على اساس الواسطة والمحسوبية (٥١٪ و٦٨٪). وبشكل عام، يمكن القول ان الجزء الاكبر من الجمهور الفلسطيني في المسحين يعتبر السلطة الفلسطينية غير ديمقراطية او أنه يشكك بديمقراطيتها.

ان مقارنة نتائج المسحين تشير الى انه لم يحدث تغير ملموس في رأي الجمهور حول مدى احترام السلطة الفلسطينية لحرية الصحافة وحرية الانتماء الحزبي وحرية التظاهر. من ناحية اخرى، يلاحظ ان تراجعا قد حدث في عام ٢٠٠١ (خلال الانتفاضة) على نسبة الموافقين ان السلطة الفلسطينية تحترم حرية التعبير عن الرأي (من ٤٨٪ الى ٣٩٪)، وتعتمد الكفاءات في التوظيف (من ٤٤٪ الى ٣٥٪)، وتحترم استقلالية القضاء (من ٣٩٪ الى ٣٢٪)، وتساوي بين فئات الشعب المختلفة (من ٣٥٪ الى ٢٥٪). وزادت نسبة الذين يعتقدون ان انجاز المعاملات في الدوائر الحكومية يتم على اساس الواسطة والمحسوبية (من ٥١٪ الى ٦٨٪). كما تراجعت نسبة المبحوثين الذين يعتبرون السلطة الفلسطينية سلطة ديمقراطية (من ٣٧٪ الى ٢٧٪). وبشكل عام يمكن القول ان تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية قد تراجع في عام ٢٠٠١. ونعتقد ان هذا التراجع يعود بالاساس الى إخفاق هذه السلطة بالفعل في إقامة نظام حكم ديمقراطي حقيقي. فقد فشلت السلطة الفلسطينية في فرض سيادة القانون، وأحكام فصل السلطات، وتعزيز استقلالية القضاء، وضمان مجموعة من الحقوق والحريات العامة والفردية، كما ضعف تأثير الأحزاب والفصائل الفلسطينية في عملية صنع القرار السياسي، واختزلت هذه العملية داخل السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص الرئيس، وهبطت المأسسة السياسية الى أدنى مستوياتها، وحل محلها نظام سياسي قائم على الزبائنية (الجرباوي، ٢٠٠١: ٣٢).

٣,٢,٢ الثقة بالمؤسسات الفلسطينية

تم قياس ثقة الجمهور بالمؤسسات الفلسطينية، كما اوضحنا سابقا، بواسطة اسئلة حول ثقته بعدد من مؤسسات السلطة الفلسطينية، وهي مكتب الرئيس والشرطة الفلسطينية وقوات الامن الاخرى والمجلس التشريعي والمحاكم والوزراء، وثقته بعدد من المؤسسات الفلسطينية المستقلة، وهي الجامعات والصحافة والاتحادات المهنية والنقابية والاحزاب. وفي مسح ٢٠٠١ أضيفت الاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية.

جدول رقم (٥)

ثقة الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

بالمؤسسات الفلسطينية، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

المؤسسات الفلسطينية	١٩٩٧	٢٠٠١
مؤسسات السلطة الفلسطينية		
مكتب الرئيس	٦٠,٩	٥٠,٩
الشرطة الفلسطينية	٥٣,٥	٤١,٩
قوات الأمن الفلسطينية الأخرى (أمن وقائي، مخابرات)	٥٣,٣	٤٥,٠
المجلس التشريعي الفلسطيني	٥٠,٢	٤١,٥
المحاكم الفلسطينية	٤٦,٩	٣٩,٦
الوزراء	٣٢,٢	٣٣,٠
مؤسسات مستقلة:		
الجامعات الفلسطينية	٨٣,٦	٨١,١
الصحافة الفلسطينية	٧٠,٢	٧٤,٤
الاتحادات المهنية والنقابية الفلسطينية	٦١,٥	٥٥,٠
الأحزاب الفلسطينية	٣٦,٧	٤٨,٤
الاتحادات الطلابية، مجالس الطلبة		٦٩,٣
المنظمات النسائية		٥١,٣

* نسب الذين أجابوا «يثق» أو «يثق كثيرا». أما باقي المبحوثين فقد أجابوا «لا يثق» أو «يثق الى حد ما».

تشير نتائج المسحين إلى إن ثقة الجمهور بالمؤسسات المستقلة (أو غير الحكومية) هي اكبر بشكل عام منها بالمؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية (مؤسسات حكومية). وعلى رأس المؤسسات المستقلة التي يثق بها الجمهور تقف الجامعات، تليها الصحافة، فالاتحادات الطلابية. ويمكن القول إن ثقة الجمهور الكبيرة بهذه المؤسسات (باستثناء الأحزاب) تعود بالأساس إلى كونها مؤسسات مدنية مستقلة وغير سياسية، وكانت قد أثبتت وجودها على الساحة الفلسطينية في

الضفة والقطاع قبل قيام السلطة الفلسطينية في أواسط التسعينيات. من ناحية ثانية، يلاحظ بشكل خاص تدني ثقة الجمهور في المسحين بالأحزاب. وقد يعود ذلك، كما أشرنا،الى نظرة الثقافة العربية التقليدية السلبية للأحزاب باعتبارها قوى مجزئة للمجتمع، من ناحية، والى أزمة الأحزاب في عهد السلطة الفلسطينية، من ناحية ثانية.

وبالنسبة للثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية فهي متدنية بشكل عام، علما أن مكتب الرئيس يحظى بأعلى نسبة للثقة (٦١٪ عام ١٩٩٧ و٥١٪ عام ٢٠٠١) والوزراء «يحظون» بأدنى نسبة (٣٢٪ و٣٣٪). وتعود ثقة الجمهور الفلسطيني المتدنية بمؤسسات السلطة الفلسطينية إلى الإنجازات المحدودة جدا التي قدمتها هذه المؤسسات وربما إلى عدم التزامها بالنهج الديمقراطي، كما اوضحنا ذلك سابقا. ومن الجدير ذكره ان ثقة الجمهور الفلسطيني بمؤسسات الحكم، وبخاصة بالحكومة والمحاكم والشرطة، هي أقل من الثقة التي يمنحها الجمهور الإسرائيلي للمؤسسات الإسرائيلية المماثلة (بيرس وياختمان – ياعر، ١٩٩٨: ٥٩؛ أريان وآخرون، ٢٠٠٣: ٢١).

إن تدني الثقة بمؤسسات الحكم وبالأحزاب لا يقتصر بالطبع على المجتمع الفلسطيني، بل هي ظاهرة تشترك فيها أغلب الديمقراطيات الحديثة، أي تلك الدول التي تحولت مؤخرا نحو الديمقراطية. ففي المكسيك، مثلا، أوضحت استطلاعات الرأي أن الجمهور يؤيد المباديء الديمقراطية، لكنه لا يثق بالسياسيين والحكومة والشرطة والأحزاب أيضا. وتوجهات المكسيكيين المناهضة للأحزاب تنعكس بان جزء كبيرا منهم لا يؤيد أي حزب سياسي (كورنليوس وكريج، ١٩٩٨: ٨٥١ – ٨٥٣). وعدم الثقة بالأحزاب هي ظاهرة موجودة أيضا في بعض الديمقراطيات المستقرة، بما فيها إسرائيل حيث انخفضت في عام ٢٠٠٣ نسبة الذين يثقون بالأحزاب إلى ٣٢٪ فقط (أريان وآخرون، ٢٠٠٣: ٢١).

وتشير مقارنة نتائج المسحين أن ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة الفلسطينية قد تراجعت في عام ٢٠٠١ بالمقارنة عما كانت عليه عام

١٩٩٧. فتراجعت الثقة بمكتب الرئيس من ٦١٪ الى ٥١٪، وبالشرطة الفلسطينية من ٥٤٪ الى ٤٢٪، وبقوات الامن الفلسطينية الاخرى من ٥٣٪ الى ٤٥٪، وبالمجلس التشريعي الفلسطيني من ٥٠٪ الى ٤٢٪، وبالمحاكم الفلسطينية من ٤٧٪ الى ٤٠٪. أما الثقة بالوزراء، وهي الاضعف، فبقيت على حالها في المسحين ولم يطرأ عليها أي تغيير. ويعود تراجع الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية الى التراجع في اداء هذه المؤسسات في السنوات الاخيرة وبشكل خاص خلال انتفاضة الأقصى. كما تأثر هذا التراجع بتفجر العديد من الحقائق والشائعات عن سوء استغلال المناصب الرسمية من أجل الكسب المادي غير المشروع، واستشراء الفساد، وتفشي الاحتكارات والوكالات لبعض المسؤولين السياسيين، وظهور طبقة جديده من أثرياء «عهد السلطة»، الأمر الذي أدى إلى إحداث فجوة كبيرة بين قلة مستأثرة بالموارد والمنافع الاقتصادية وكثرة متزايدة من المحرومين والفقراء (الجرباوي، ٢٠٠١: ٣٣).

وبالنسبة للثقة بالمؤسسات الفلسطينية المستقلة، يلاحظ انه لا يوجد نمط عام تشترك فيه هذه المؤسسات أو اغلبها. فالثقة بالجامعات وبالصحافة بقيت كبيرة ولم يحدث عليها تغير ملحوظ. والثقة بالاتحادات المهنية والنقابية تراجعت قليلا (من ٦٢٪ الى ٥٥٪). أما الثقة بالاحزاب، وهي متدنية في المسحين، فقد انتعشت نوعا ما خلال انتفاضة الأقصى (من٣٧٪ إلى ٤٨٪). ويعود انتعاش الثقة بالاحزاب في مسح ٢٠٠١ الى بوادر خروج الاحزاب من أزمتها، كما ينعكس ذلك بعودة الاحزاب الرئيسية (وبشكل خاص فتح وحماس والجبهة الشعبية) الى الجماهير ومشاركتها في مقاومة الاحتلال خلال انتفاضة الاقصى.

٣,٢,٣ الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية

تم قياس الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية، كما اوضحنا سابقا، بواسطة مجموعة من الاسئلة حول الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة: توفير الامن والنظام، وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز

الديمقراطية، وخلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفجوة في الدخل، وتعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية، وتعزيز دعم الدول الاجنبية للقضية الفلسطينية، واداء السلطة الفلسطينية بشكل عام. وفي مسح عام ١٩٩٧ اضيف سؤال حول اداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل، وفي مسح عام ٢٠٠١ أضيف سؤال حول اداء السلطة الفلسطينية في دعم الانتفاضة.

جدول رقم (٦)

رضى الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

عن اداء السلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة، ١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

مجالات الأداء	١٩٩٧	٢٠٠١
توفير الأمن والنظام في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية	٦٥.١	٣٩.٠
توفير الخدمات العامة (التعليمية، الصحية والاجتماعية)	٥٠.١	٤٥.٨
تعزيز الديمقراطية والمحافظة على حقوق الانسان	٤٢.٥	٣٢.٥
خلق فرص عمل جديدة للمواطنين	٣١.٨	٢٠.٩
تقليص الفجوة في الدخل ونمط الحياة بين الاغنياء والفقراء	٢٣.٨	١٥.٦
تعزيز دعم الدول العربية للقضية الفلسطينية	٤٧.٦	٣٧.٣
تعزيز دعم الدول الاجنبية للقضية الفلسطينية	٤١.٣	٢٣.٤
أداء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل	٤١.٠	
أداء السلطة الفلسطينية في دعم الانتفاضة		٤٠.٩
أداء السلطة الفلسطينية بشكل عام	٣٧.١	٢٥.٢

* نسب الذين أجابوا «راض» أو «راض جدا». أما باقي المبحوثين فقد أجابوا «غير راض» أو «راض إلى حدّ ما».

يتضح من الجدول رقم (٦) ان الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية في المسحين ليس كبيرا. ويقل الرضى عن الاداء بشكل خاص في مجالي تقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء وخلق فرص عمل جديدة

للمواطنين. ويعود ذلك الى تدني الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة في الضفة والقطاع في السنوات الاخيرة، بالاساس بسبب اغلاق سوق العمل في اسرائيل. وتدني الرضى عن أداء النظام السياسي وبشكل خاص في المجالين المذكورين ظاهرة تشترك فيها الديمقراطيات الحديثة. ففي المكسيك أيضا ينتقد الجمهور أداء الحكومة وبخاصة في مجالات إيجاد فرص عمل والتقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمات العامة الأساسية (كورنليوس وكريج، ١٩٩٨: ٨٥١).

إن مقارنة الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية في المسحين تشير الى تراجع الرضى في مسح عام ٢٠٠١. ويزيد تراجع الرضى بشكل خاص عن اداء السلطة الفلسطينية في توفير الامن والنظام في المناطق التي تسيطر عليها (من ٦٥٪ عام ١٩٩٧ الى ٣٩٪ عام ٢٠٠١). وبالفعل اخفقت السلطة الفلسطينية في توفير الامن والنظام خلال الانتفاضة بسبب ممارسات الاحتلال القمعية المتمثلة بتقطيع اوصال المناطق الفلسطينية وتطويق المدن والقرى والمخيمات ووضع عشرات الحواجز العسكرية وتدمير البيوت واغتيال المطلوبين... الخ. كما تراجع الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية، ولكن بدرجات اقل، في كل المجالات الاخرى، التي تمت دراستها (في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان، خلق فرص عمل جديدة، تقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء، تعزيز دعم الدول الاجنبية والعربية للقضية الفلسطينية وحتى توفير الخدمات العامة). ويعود ذلك بالاساس الى ان اداء السلطة الفلسطينية قد تراجع في السنوات الاخيرة في كل هذه المجالات تقريبا وهبط الى ادنى مستوياته خلال انتفاضة الاقصى.

٣,٣ المشاركة السياسية

تشير الأدبيات إلى أن أكثر أنشطة المشاركة السياسية (او التسيس) شعبية هو التصويت في الانتخابات العامة. وفي الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٩٦، وهي الانتخابات

التي جرت تطبيقا لاتفاق اوسلو، شارك في الانتخابات ٥٧٪ من اصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية و ٨٨٪ في قطاع غزة. ويعود انخفاض نسبة المشاركة في الضفة الغربية الى ان بعض الدوائر فيها خضعت لاحتلال إسرائيلي مباشر وبخاصة القدس والخليل (هلال، ١٩٩٨: ١٨٥). وجاءت هذه المشاركة الشعبية الواسعة نسبيا على الرغم من دعوة المعارضة الاسلامية (حماس والجهاد الاسلامي) والعلمانية (الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين) لمقاطعة تلك الانتخابات التي، من وجهة نظرها، تمنح شرعية لاتفاق اوسلو.

في هذا البحث، تم قياس المشاركة السياسية (او التسيس)، كما اوضحنا سابقا، بواسطة اسئلة تتعلق بمتابعة الاخبار في الراديو أو التلفزيون، قراءة صحف، التحدث في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني، مناقشة مواضيع سياسية، حضور اجتماعات او ندوات سياسية، عضوية حزب او تنظيم سياسي، عضوية تنظيم اجتماعي اخر، والتعرض للاعتقال والإصابة من قبل قوات الاحتلال. وتشير النتائج الى ان حوالي نصف المبحوثين او اكثر يتابعون الاخبار يوميا في الراديو او التلفزيون، يقرأون صحفا على الاقل يوما واحدا في الاسبوع، ويتحدثون كثيرا في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني. ومن الواضح ان هذه الانشطة لا تتطلب جهدا ومبادرة كبيرين، ولذلك ترتفع نسبة المشاركين فيها. وتقل نسبة المشاركين في الانشطة الاخرى، والتي تتطلب درجة اعلى من الجهد والمبادرة. فحوالي ١٢٪ من المبحوثين في مسح ٢٠٠١، مثلا، هم أعضاء في احزاب أو تنظيمات سياسية و١١٪ أعضاء في تنظيمات اجتماعية أخرى. ولا تزيد نسبة الذين يكثرون من حضور الاجتماعات والندوات السياسية عن ٥٪ (انظر جدول رقم ٧). وإذا ما علمنا أن المشاركة السياسية هي عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل عديدة أهمها الفقر والأمية، وأن هذه المشاركة تبقى محدودة أيضا في الدول الديمقراطية المستقرة، فان النتائج الحالية تشير الى ان المشاركة السياسية في فلسطين ليست متدنية.

جدول رقم (٧)

المشاركة السياسية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة البالغين،

١٩٩٧ و ٢٠٠١ (نسب مئوية)*

	١٩٩٧	٢٠٠١
يسمع الأخبار يوميا من الراديو او التلفزيون	٥٣,١	٧٧,٩
يقرأ صحيفة (على الاقل مرة واحدة في الاسبوع)	٥٥,٢	٤٦,٦
يتحدث في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني (كثيرا او كثيرا جدا)*	٤٨,٣	
يناقش مواضيع سياسية (كثيرا أو كثيرا جدا)*	١٢,٠	٢٩,١
يحضر اجتماعات او ندوات سياسية (كثيرا او كثيرا جدا)*	٣,٢	٥,٢
عضو في حزب او تنظيم سياسي	٩,٢	١١,٧
عضو في تنظيم اجتماعي آخر	١٤,٦	١١,٠
اعتقل من قبل قوات الاحتلال	١٣,١	١٤,٤
أصيب (أو جرح) من قبل قوات الاحتلال	٦,١	١٠,٤

* باقي النسب المئوية أجابوا «لا» أو «قليلا».

لقد تراجعت المشاركة السياسية (أو التسيس) قليلا بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتراجع النشاط السياسي للأحزاب، فقد ساهم قيام سلطة وطنية فلسطينية في الضفة والقطاع في تقبل جمهور هذه المناطق لترك شؤون المفاوضات والتسوية السياسية مع إسرائيل للسلطة الوطنية، وسهلت الأوضاع المعيشية الصعبة انشداد الجمهور إلى شؤونه الخاصة، وساهم ارتباك المعارضة في هذا الاتجاه (هلال، ١٩٩٨: ٩٥). ومع كل ذلك إلا أنه لا يعني أن الجمهور الفلسطيني في عهد السلطة الفلسطينية أصبح سلبيا أو لا مباليا في القضايا السياسية، كما يتضح ذلك من نتائج هذه الدراسة.

إن مقارنة المشاركة السياسية في المسحين تشير الى انه خلال انتفاضة الاقصى ارتفعت كثيرا نسبة الذين يتابعون الاخبار يوميا في الراديو والتلفزيون (من ٥٣٪ الى ٧٨٪) ونسبة الذين يناقشون مواضيع سياسية

(من ١٢٪ الى ٢٩٪)، كما حدثت زيادة طفيفة على نسب المبحوثين الأعضاء في أحزاب أو تنظيمات سياسية (من ٩٪ إلى ١٢٪) والذين أصيبوا من قبل قوات الاحتلال (من٦٪ إلى ١٠٪). من ناحية أخرى، يلاحظ انخفاض في نسبة قراء الصحف خلال الانتفاضة (من ٥٥٪ إلى ٤٧٪)، ربما بسبب انتشار الفضائيات في السنوات الاخيرة ومتابعة الاخبار من خلالها. وهكذا يمكن القول إن تسيس الجمهور الفلسطيني قد زاد قليلا خلال انتفاضة الاقصى.

٤. الخلاصة

تناولنا في هذا البحث الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين، وركزنا على دراسة ثلاث قضايا رئيسيه: اتجاهات الجمهور نحو الديمقراطية السياسية والاجتماعية، تقييم الجمهور لاداء السلطة الفلسطينية، والمشاركة السياسية للجمهور الفلسطيني. وبالنسبة للاتجاهات نحو الديمقراطية السياسية، ميزنا بين توجهات سياسية ديمقراطية مجردة، أي تأييد مبادئ وقيم الديمقراطية بشكل عام، وبين توجهات سياسية ديمقراطية فعلية، كما تنعكس في معارضة قيام السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية عينية. وأظهرت النتائج ان الجمهور الفلسطيني بأغلبيته يتحلى بتوجهات ديمقراطية مجردة، تتمثل بتأييد عدد من القيم والمبادئ الديمقراطية (مثل حرية الرأي، وحرية الصحافة، والبرلمان المنتخب، والانتخابات الدورية)، ويتحلى أيضا بتوجهات ديمقراطية فعلية، تتمثل في معارضة قيام السلطة الفلسطينية بممارسات غير ديمقراطية مفترضة (مثل استمرار الوزراء في عملهم رغم معارضة المجلس التشريعي الفلسطيني، وتدخل السلطة في عمل المحاكم لمنع اصدار قرار بادانة موظف حكومي كبير، وتشديد السلطة رقابتها على الصحف لمنع نشر وجهات نظر معارضة). والى جانب تأييد الجمهور الواضح لعدد من عناصر الديمقراطية، فانه يتحفظ على عناصر أخرى، وبشكل خاص على التعددية الحزبية، وانتخابات الرئاسة اذا خسرها ياسر عرفات، والامتناع عن استخدام العنف لاسقاط الحكومة السيئة بنظره. وهذا يعني ان الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين ليست ديمقراطية، ولكنها أيضا ليست تسلطية، وانما هي بين هذا وذاك. وبما ان الجمهور يؤيد بوضوح أغلب عناصر الديمقراطية التي تمت دراستها وينقسم (تقريبا بالتساوي) بين مؤيد وغير مؤيد (او متحفظ على) بعض هذه العناصر، فيبدو ان الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين هي أقرب الى النموذج الديمقراطي منها الى النموذج التسلطي. وهذا يعزز لدينا التفاؤل في امكانية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين.

وبالنسبة للاتجاهات نحو الديمقراطية الاجتماعية، وبالتحديد نحو تحرر المرأة ومساواتها بالرجل، فقد اظهرت النتائج ان الجمهور الفلسطيني

يتحلى، باغلبيته أيضا، بتوجهات اجتماعية ديمقراطية تتمثل بتأييد حق المرأة في التعليم، واختيار شريك الحياة، والمشاركة باتخاذ القرارات العائلية. كما يؤيد هذا الجمهور، ولكن بدرجات أقل، حق المرأة في العمل خارج البيت والمشاركة في السلطة السياسية على المستويين المحلي والمركزي. ومن الواضح ان التوجهات الاجتماعية الديمقراطية للجمهور الفلسطيني تنسجم مع، وربما تعزز، توجهاته السياسية الديمقراطية.

وتتفق نتائج هذه الدراسة، بما يتعلق بالتوجهات الديمقراطية للجمهور الفلسطيني، مع نتائج جزئية توصلت إليها مسوح سابقة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أفادت نتائج هذه المسوح إن الجمهور الفلسطيني يؤيد إقامة نظام حكم ديمقراطي يتمثل بوجود برلمان منتخب وتعددية حزبية وانتخابات دورية وحرية رأي وتعبير وجهاز قضاء مستقل (هلال، ١٩٩٨: ٢٠٢–٢٠٣ ؛ مركز القدس للإعلام والاتصال، ١٩٩٥؛ Hanf and Sabella (1996: 124). وبالإضافة إلى العولمة وما رافقها من انتشار للفكر الديمقراطي في العقدين الأخيرين، هنالك عدة عوامل محلية وإقليمية أسهمت، كما ذكرنا، في نمو التوجهات الديمقراطية لدى الجمهور الفلسطيني أهمها: تقاليد التعددية الدينية في فلسطين، تجربة التعددية الحزبية والسياسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وانعكاسها في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجربة الانتفاضة الأولى وما رافقها من تشكيل لجان شعبية ديمقراطية (أو شبه ديمقراطية)، التجربة الديمقراطية في إسرائيل، والتجارب السياسية الإصلاحية في بعض الدول العربية مثل الأردن ومصر.

ان مقارنة اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية، السياسية والاجتماعية، في مسحي عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠١ تشير الى ان هذه الاتجاهات المؤيدة للديمقراطية لم تتغير بشكل ملحوظ، بل بقيت ثابته، او شبه ثابته، رغم اندلاع انتفاضة الاقصى في اواخر شهر ايلول عام ٢٠٠٠. وثبات هذه الاتجاهات يعزز لدينا الاعتقاد ان الثقافة السياسية الشعبية في فلسطين هي أقرب الى النموذج الثقافي الديمقراطي منها الى النموذج التسلطي.

وبالنسبة لتقييم الجمهور لعمل السلطة الفلسطينية، فقد ركزنا على ثلاثة جوانب: السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، والثقة بمؤسساتها، والرضى عن ادائها. وأوضحت النتائج ان جزءا كبيرا من الجمهور لا يقيِّم السلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية، او انه يتحفظ من ديمقراطيتها. فأقلية فقط من الجمهور تعتقد ان السلطة الفلسطينية تحترم حرية التعبير والنشر واستقلالية القضاء، وانها تساوي بين فئات الشعب المختلفة، وانها تحاسب الموظفين الكبار على مخالفاتهم للقانون، وان التوظيف في الدوائر الحكومية يتم حسب الكفاءة والمؤهل العلمي. وأغلب الجمهور يعتقد ان المعاملات في الدوائر الحكومية تتم على اساس الواسطة والمحسوبية. ويعود تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية كسلطة غير ديمقراطية، كما أوضحنا سابقا، إلى إخفاق هذه السلطة بالفعل في اقامة نظام حكم ديمقراطي حقيقي. فقد فشلت السلطة الفلسطينية في فرض سيادة القانون، واحكام فصل السلطات، وتعزيز استقلالية القضاء، وضمان مجموعة من الحقوق والحريات العامة والفردية. كما تعززت شخصانية السلطة وهبطت المأسسة السياسية الى ادنى مستوياتها.

وأوضحت النتائج أيضا ان الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية متدنية أو متواضعة، وهي أقل بشكل عام من الثقة بالمؤسسات الفلسطينية المستقلة، وبشكل خاص بالجامعات والصحافة. ومن بين مؤسسات السلطة يحظى مكتب الرئيس بأعلى نسبة للثقة و«يحظى» الوزراء بادنى نسبة. وأظهرت النتائج ايضا ان الرضى عن اداء السلطة الفلسطينية محدود، ويزيد نسبيا في مجالي توفير الامن والنظام وتوفير الخدمات العامة، ويضعف بشكل خاص عن اداء السلطة في المجال الاقتصادي (خلق فرص عمل جديدة، وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء). ويبدو ان تدني الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية وضعف الرضى عن ادائها قد تأثرا، كما ذكرنا، بتراجع أداء هذه المؤسسات خلال انتفاضة الأقصى وبتفجر العديد من الفضائح حول استغلال المناصب الرسمية من اجل الكسب المادي غير المشروع، واستشراء الفساد، وتفشي الاحتكارات والوكالات لبعض المسؤولين السياسيين.

يبدو ان تشكك الجمهور في ديمقراطية السلطة الفلسطينية وثقته المتواضعة بمؤسساتها ورضاه المحدود عن ادائها لا يشكل ميزة فريده للنظام السياسي الحديث في فلسطين. فهذه الميزة (أي التشكك وعدم الثقة بالسلطة السياسية وعدم الرضى عن ادائها) تشترك فيها كل الديمقراطيات الحديثة تقريبا، وبشكل خاص تلك التي ظهرت في دول شرق اوروبا واميركا اللاتينية. فهذه البلدان التي قررت مؤخرا ان تتحول الى الديمقراطية لا تزال تعاني من أثار تجربتها الطويلة في الحكم التسلطي وما رافقه من مؤسسات سياسية ضعيفة وبرلمان غير فاعل وقضاء غير مستقل، هذا بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية الحادة التي تعاني منها هذه البلدان.

هل تغير تقييم الجمهور لاداء السلطة الفلسطينية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١؟ تشير نتائج المسحين ان تراجعا قد حدث على تقييم الجمهور للسلطة الفلسطينية كسلطة ديمقراطية. فقد انخفضت بشكل واضح نسبة الذين يعتقدون ان السلطة الفلسطينية تساوي بين فئات الشعب المختلفة، وانها تحترم استقلالية القضاء، وان التوظيف في دوائرها يتم حسب الكفاءه والمؤهل العلمي. كما ازدادت بشكل ملحوظ ايضا نسبة الذين يعتقدون ان انجاز المعاملات في الدوائر الحكومية يتم على اساس الواسطة والمحسوبية. وحدث تراجع واضح على ثقة الجمهور بمؤسسات السلطة الفلسطينية (مكتب الرئيس، الشرطة، قوات الامن الاخرى، المجلس التشريعي والمحاكم)، باستثناء الثقة بالوزراء التي بقيت على حالها الاكثر تدنيا في المسحين. كذلك فقد حدث تراجع حقيقي على رضى الجمهور عن اداء السلطة الفلسطينية في كل المجالات التي تمت دراستها (توفير الامن والنظام، توفير الخدمات العامة، المحافظة على حقوق الانسان، خلق فرص عمل جديدة، تقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء، تعزيز دعم الدول العربية والاجنبية للقضية الفلسطينية، والاداء بشكل عام).

من الواضح ان تراجع اداء السلطة الفلسطينية، المشار اليه سابقا، قد بدأ قبل اندلاع انتفاضة الاقصى، ولكنه تسارع خلالها. فاندلاع الانتفاضة لم يؤد الى السعي لتحسين الأداء، بل الى التغاضي عن

موضوع الاداء والدعوة الى الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال. وخلال الانتفاضة ضعفت السلطة المركزية بسبب تقطيع الاوصال بين المناطق الفلسطينية، وازدياد سطوة المحليات، وانهيار الوضع الاقتصادي بشكل عام. لقد نتج عن ذلك ان تراجع اداء السلطة الفلسطينية خلال انتفاضة الاقصى الى ادنى مستوياته منذ قيام السلطة عام ١٩٩٤ (الجرباوي، ٢٠٠١: ٣٥). يبدو ان تراجع اداء السلطة الفلسطينية في السنوات القليلة الماضية، والذي تسارع خلال انتفاضة الاقصى، يفسر تراجع تقييم الجمهور لهذه السلطة كسلطة ديمقراطية وتراجع ثقته بمؤسساتها وتراجع رضاه عن ادائها في الميادين المختلفة.

وبالنسبة للمشاركة السياسية، فقد أوضحت النتائج أيضا أن المشاركة السياسية للجمهور الفلسطيني ليست متدنية، لا سيما اذا قورنت بالمشاركة السياسية البطيئة في الديمقراطيات الحديثة وبالسلبية السياسية في بقية الوطن العربي، فحوالي نصف المبحوثين او اكثر يتابعون الاخبار يوميا في الراديو أو التلفزيون، ويقرأون صحفا على الاقل يوما واحدا في الاسبوع، ويكثرون من الحديث في قضايا عامة تتعلق بالشعب الفلسطيني. هذا بالاضافة الى مشاركة الجمهور الواسعة نسبيا في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام ١٩٩٦ (حوالي ٧٠٪). من ناحية اخرى، فان مشاركة الجمهور الفلسطيني متدنية، أو متواضعة، في الانشطة التي تتطلب درجة أعلى من الجهد والمبادرة (وبخاصة عضوية احزاب سياسية، وتنظيمات اجتماعية اخرى، وحضور اجتماعات وندوات سياسية). وكما ذكرنا فإن المشاركة في الأنشطة الأخيرة قد تتدنى أكثر في بعض الديمقراطيات الحديثة وحتى في بعض الديمقراطيات المستقرة. أما مقارنة المشاركة السياسية للجمهور الفلسطيني في المسحين فتشير إلى حدوث زيادة نسبية في المشاركة (أو التسيس) خلال انتفاضة الأقصى، وبشكل خاص في متابعة ومناقشة الأخبار والقضايا السياسية.

وفي الختام، فإن الدراسة الحالية ترى أن الثقافة السياسية الديمقراطية (أو التسلطية) هي مسألة نسبية، أو نموذج مثالي حسب تعبير ماكس فيبر. ذلك لأنها غير موجودة في الواقع بشكل كامل، وانه بالإمكان

ترتيب الثقافات السياسية في العالم، نظريا على الأقل، حسب درجة اقترابها من (أو ابتعادها عن) هذا النموذج المثالي. وهكذا فإن من الخطأ اعتبار ثقافة ما أنها ديمقراطية نقية أو تسلطية نقية. ونتائج هذه الدراسة تثبت أن الثقافة السياسية الفلسطينية ليست تسلطية نقية، كما أنها ليست ديمقراطية نقية، وإنما هي بين هذين النموذجين المثاليين. وحيث أن الجمهور الفلسطيني يؤيد أغلب قيم وعناصر الديمقراطية التي تمت دراستها، وأنه يتحفظ على بعض هذه القيم أو العناصر، فيبدو أن الثقافة السياسية الفلسطينية أقرب على الثقافة الديمقراطية منها على غير الديمقراطية، ولذلك ربما يكون ملائما اعتبارها ثقافة شبه ديمقراطية، وهذا يعني أن هذه الثقافة إذا لم تسهل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين فلن تكون عائقا أمامه. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما هي إذن معيقات التحول الديمقراطي في فلسطين؟ والإجابة عن هذا السؤال تحتاج بالطبع إلى إجراء دراسات أخرى.

مراجع بالعربية

إبراهيم، سعد الدين، ١٩٩٣، «المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، في، صاموئيل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت.

أبرش، إبراهيم، ١٩٩٨، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، ١٩٩٨.

الأزعر، محمد، ١٩٩٦، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مواطن، رام الله.

البرغوثي، اياد، ١٩٩٧، «النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية»، في، **اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، بدون محرر، مواطن، رام الله، ص ٢١٥-٢٤١.

الجابري، محمد عابد، ١٩٩٧، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الجرباوي، علي، ٢٠٠١، **لكي نتخطى الازمه**، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

الجرباوي، علي، ١٩٨٩، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الطليعة، بيروت.

الحمد، تركي، ١٩٩٣، **الثقافة العربية أمام تحديات التغيير**، دار الساقي، بيروت.

الحوراني، هاني، ١٩٩٧، «التجربة الديمقراطية في الاردن بين التطلعات والمعوقات»، في، **اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، بدون محرر، مواطن، رام الله، ص ١٩٣-٢١٤.

أريان، آشر وآخرون، ٢٠٠٣، **مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية**، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومركز غوتمان، القدس (بالعبرية).

الشقاقي، خليل، ١٩٩٦، «عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٥، ص ٧-٣٨.

الشويري، يوسف، ٢٠٠٠، «التحدي الصهيوني والديمقراطية العربية قبل عام ١٩٤٨»، **المستقل العربي**، ١١/٢٠٠٠، العدد ٢٦١، ص ١٦١-١٧٣.

المالكي، مجدي، ١٩٩٩، «الديمقراطية والمجتمع المدني»، **السياسة الفلسطينية**، السنة السادسة، العدد ٢٤، ص ٣٣-٥٣.

المدهون، ربعي، ١٩٨٩، **الانتفاضة الفلسطينية**، طبعة ثانية، دار الاسوار، عكا.

المنوفي، كمال، ١٩٩٢، «الثقافة السياسية وازمة الديمقراطية في الوطن العربي»، في، الطاهر لبيب وآخرون، **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ألموند، جابرييل وبنجهام باول، ١٩٩٨، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان.

النقيب، خلدون، ١٩٩٦، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أمين، جلال، ١٩٩٩، «الرأسمالية هي نفي الثقافة.. فالعولمة تنطوي على عمليات من القهر للانسان»، في، اسماعيل عبد الله واخرون، **العولمة**، جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة.

بركات، حليم، ٢٠٠٠، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بشارة، عزمي، ١٩٩٥، «ما معنى الحديث عن ديمقراطية فلسطينية؟»، في، موسى البديري واخرون، **الديمقراطية الفلسطينية**، مواطن، رام الله.

بلقزيز، عبدالعزيز، ٢٠٠٠، «الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي»، في، الكواري، علي وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بيرس، يوحنان وياختمان -ياعر، افرايم، ١٩٩٨، **بين الاتفاق والانقسام: الديمقراطية والسلام في الوعي الإسرائيلي**، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس (بالعبرية).

جرجس، فواز، ٢٠٠٠، «التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، العدد ٢٦١ (كانون الاول)، ص ١٧٤-١٨٥.

حتي، فيليب وآخرون، ١٩٦٥، **تاريخ العرب**، الجزء الثاني، ط ٤، بيروت: دار الكشاف.

دال، روبرت، ١٩٩٥، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، دار الفارس، عمان.

دالتون، روسل، ١٩٩٨، «السياسة في ألمانيا»، في، ألموند جابرييل وبنجهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

دايموند، لاري، ١٩٩٤، **مصادر الديمقراطية**، ترجمة سمية عبود، الساقي، عمان.

دويري، مروان، ١٩٩٧، **الشخصية، الثقافة والمجتمع العربي**، مطبعة النور، القدس.

زيداني، سعيد، ١٩٩٣، «الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي»، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**، تحرير، مواطن، رام الله.

شرابي، هشام، ١٩٩٢، **النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عباس، رؤوف، ١٩٩٩، «العولمة لن تستطيع الغاء تميز الثقافات»، في، اسماعيل عبد الله واخرون، **العولمة**، جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة.

علي، يوسف غلوم واخرون، ١٩٩٧، «المشاركة السياسية في الكويت»، **مجلة العلوم الاجتماعيه**، المجلد ٢٥، العدد ٤، ص ١١-٢٩.

غليون، برهان، ١٩٩٣، «الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو»، في، برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي**، مواطن، رام الله.

كورنليوس، وين وآن كريج، ١٩٩٨، «النظام السياسي المكسيكي: نهاية حقبة»، في، جابرييل ألموند وبنج هام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

مركز القدس للاعلام والاتصال، ١٩٩٥، **نتائج استطلاع حول رأي الفلسطينيين بالديمقراطية**، القدس.

ميعاري، محمود، ٢٠٠١، اتجاهات «الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية السياسية»، دراسات، **العلوم الاجتماعية والانسانية**، المجلد ٢٨، العدد ١، ص ٥٠-٧١.

ميعاري، محمود، ٢٠٠٠، «ديمقراطيون بلا هوية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد ٢٨، العدد ١، ص ٧-٣٦.

ميعاري، محمود، ١٩٩٦، «السلوك السياسي للطلبة الجامعيين في فلسطين»، دراسات، **العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد ٢٣، العدد ٢، ص ٢٧٨-٢٩٨.

هانتنجتون، صامويل، ١٩٩٣، **الموجة الثالثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت.

هلال، جميل، ١٩٩٨، **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، مواطن، رام الله.

هلال، جميل، ١٩٩٦، **الدولة والديمقراطية**، مواطن، رام الله.

يسن، السيد، ١٩٩٩، «ازدواجية المعايير وحق التدخل لاسباب انسانية أحد مظاهر العولمة»، في، اسماعيل عبد الله واخرون، **العولمة**، جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة.

مراجـع بالانجـليزيـة

Almond, G. A and Verba, S. 1963. **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, Princeton University press, Princeton.

Bill, J. and Springborg, R. 1994. **Politics in the Middle East**, Fourth Edition, Harper Collins, New York.

Chazan, N. 1994. "Between Liberalism and Statism: African Political Cultures and Democracy" In, L. Diamond (ed.), **Political Culture and Democracy in Developing Countries**, Lynne Riener, Boulder, Colorado, pp. 59-97.

Dhal, R. 1971. **Polyarchy: Participation and Opposition**, Yale University, New Haven, Conn.

Diamond, L. 1994. "Ip[asdfghjkl'] ntroduction: Political Culture and Democracy" and "Causes and Effects", In, Diamond, L. (ed.). **Political Culture and Democracy in Developing Countries**, Lynne Riener, Boulder, Colorado, pp. 1-27, 229-249.

Diamond, L., Linz, J. and Lipset, S.M. 1995. "Introduction: What Makes for Democracy", In, Diamond, L. Linz, J.J. and Lipset, S.M. (eds.), **Politics in Developing Countries**, Second Edition, Lynne Riener, Boulder, Colorado.

Hague, R., Harrop, M. and Breslin, Sh. 1998, **Comparative Government and Politics**, 4th Edition, Macmillan Press, London.

Hanf, T. and Sabella, B. 1996. **A Date with Democracy**, Arnold Bergstrasser, Freiburg.

Jerusalem Media and Communication Center (JMCC). 1995. **Public Opinion Polls**, No. 39 (December).

Lipset, S.M. 1993. "The Social Requisites of Democracy Revisited," **American Sociological Review** 59 (February).

Palestinian Center for Policy and Survey Research (PSR). 2002. **Results of Poll No. 4.** Ramalla (23 May).

Prezeworski, A (et al.). 1995 **Sustainable Democracy**, Cambridge University press.

Ozbudun, E. 1994. “State Elites and Democratic Political Culture in Turkey”, In, Diamond L. (ed.), **Political Culture and Democracy in Developing Countries**, Lynne Riener, Boulder, Colorado, pp. 189-210.

Smooha, S. 1990. “Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel,” **Ethnic and Racial Studies** 13 (3), 389-413 .

Tessler, M. 2002. “Islam and Democracy in the Middle East,” **Comparative Politics** 34 (3), 337-354.

تعقيب

د. علي الجرباوي*

أود في البداية التنويه ايجابيا بالبحث المقدم من قبل الأستاذ الدكتور ميعاري في شقيه النظري والعملي، إذ جاء كلاهما متيناً ومتماسكاً يدّل على تمكّن واقتدار من الموضوع المبحوث، عدا عن سلاسة، وبنفس الوقت دقة الكتابة، وكمية وجودة الاستطلاع البحثي للأدبيات المنشورة في الموضوع وتوظيفها بشكل يدّل على حرفية عالية وتركيز مكثف، ولكن سلس وسهل، يساعد القارئ على استيعاب أبعاد الموضوع المبحوث في صفحات قليلة.

الثقافة السياسية

شاع موضوع الثقافة السياسية وارتباطها بنوعية النظم السياسية في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حين قام العديد من علماء السياسة والاجتماع، وعلى رأسهم جبرائيل الموند وسيدني فيربا، بإجراء أبحاث عديدة، الكثير منها ميدانية، لربط المفهومين مع بعضيهما البعض بعلاقة سببية تفسيرية. وكان الاستخلاص المنشود أن نوعية الثقافة السياسية السائدة في مجتمع معين تنتج تعزز وجود نظامٍ سياسي محدد، ديمقراطي

* استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت.

أو سلطوي أو مفكك. ولكن هذا الموضوع عاد وخبا بعد ذلك لأن العلاقة السببية بقيت لزجة وغير ثابتة، إذ قام علماء آخرون بالتصدي لفرضية كل من الموند وفيربا، وجادلوا بأن الثقافة السياسية تؤثر في نوعية النظام السياسي بالقدر نفسه الذي تؤثر فيه نوعية النظام السياسي بالثقافة السياسية السائدة. وبالتالي لم تستقر قدرة مفهوم الثقافة السياسية على تفسير نوعية النظام السياسي، مع العلم أن العلاقة بين المفهومين بقيت مثيرة وترابطية. ولكونها كذلك فقد أرسيت العلاقة بين المفهومين في نهاية المطاف، كما يشير د. ميعاري، على أساس أنها علاقة جدلية تبادلية، يؤثر بموجبها كل مفهموم من المفهومين في الآخر. فالثقافة السياسية الديمقراطية، على سبيل المثال، تسهل عملية التحول الديمقراطي وتعزز من وجود نظام سياسي ديمقراطي، والتحول الديمقراطي في المجتمع ووجود نظام سياسي ديمقراطي يسهم كذلك في خلق ثقافة ديمقراطية سائدة في المجتمع.

يجدر التنويه أن لزوجة العلاقة بين نوعية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والنظام السياسي المتوقع تدعيمه من قبل ذلك المجتمع لا يعني على الإطلاق انتفاء الفائدة القيّمة التي يضيفها مفهوم الثقافة السياسية لفهمنا للظواهر السياسية المجتمعية، بل على العكس تماماً، أجد لمفهوم الثقافة السياسية قيمة كبيرة وفائدة جمّة في فهم هذه الظواهر، وللدرجة التي أعتقد فيها أن للمفهوم قدرة تفسيرية جيدة، إن لم يكن لوجود نوع معين من النظام السياسي السائد، فلتفسير غياب مثل هذا النظام. وللإيضاح، قد يكون من الصعب إثبات أن وجود ثقافة سياسية ديمقراطية سائدة في المجتمع يشكّل ضرورة سابقة لانبعاث نظام سياسي ديمقراطي، لأن انبعاث مثل هذا النظام قد يرتكز فقط على وجود نخبة ذات توجهات ديمقراطية. ولكن يمكن بالتأكيد إرجاع عدم وجود نظام سياسي ديمقراطي في مجتمع ما إلى عدم ترسخ مفاهيم الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع، شعبياً ونخبوياً. لذلك اعتقد بجدوى الأبحاث التي تجري حول مفهوم الثقافة السياسية وارتباطاته وتأثيراته على مفاهيم سياسية أخرى، وأقدّر ايجابياً عودة اهتمام الباحثين لهذا المفهوم حالياً. ومن هذا المنطلق أجدني مهتماً وسعيداً ببحث د. ميعاري، وأعتقد بأننا بحاجة إلى إجراء أبحاث متعددة في هذا المجال والاتجاه، خصوصاً أبحاث ميدانية، علنا نبدأ بسبر غور

المفاهيم السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني، ونستكنه الوسائل الملائمة للإسهام في عملية التحول الديمقراطي المنشود لهذا المجتمع.

أربع ملاحظات

أما فيما يتعلق مباشرة بالبحث الذي بين أيدينا فلدّي الملاحظات التالية التي تستهدف إثراء النقاش حول الموضوع.

(١) **حول الديمقراطية والثقافة الديمقراطية**: يورد الباحث العديد من التعريفات للديمقراطية الليبرالية وللثقافة الديمقراطية المرتبطة بها. وفي هذا المجال أود التأكيد على ضرورة توفر أربعة مقومات قيمية أساسية داخل المجتمع لكي نستطيع اعتبار ثقافته السياسية ثقافة ديمقراطية.

أولاً، أن يسود الاعتقاد عند أغلبية في المجتمع بعدم وجود حقيقة مطلقة، ثابتة، نهائية، وقطعية، يملكها نصّ أو شخص. فمثل هذا الإيمان يغلق الباب نهائياً على مشروعية اختلاف الرؤى والآراء، ويقنّن المعرفة في اتجاه واحد وحيد، فتصبح الحقيقة المطلقة منطلق إيجاد نظام أحادي لا يؤمن بالتعددية أو الاختلاف. وبدون توفر قيمة مشروعية الاختلاف لا يمكن لحرية الاختيار أن تتوفر، وبالتالي لا يمكن أن يكون المجتمع ذا ثقافة ديمقراطية ترعى وتدعم وجود نظام سياسي ديمقراطي يحترم التعددية الفكرية والحزبية والسياسية.

وثانياً، وبناءً على ضرورة توفر القيمة الأولى، أن تسود قيمة العلمنة عند أغلبية في المجتمع بحيث يتم فصل الغيبيات عن مجريات الحكم، وذلك من أجل تثبيت قيمة وإمكانية محاسبة الحاكم، إذ بدون هذه الإمكانية، ومن خلال اختفائها خلف دواعٍ دينية، يمكن للنظام السياسي أن يصبح سلطوياً واوتوقراطياً.

وثالثاً، أن تتوفر قيمة التسامح والتماهي بين أفراد المجتمع، وذلك حتى تعطى المشروعية للرؤى المتباينة السائدة داخل المجتمع، وبحيث لا تفرض رؤية هيمنتها على أخرى، بل يتوفر المناخ لوجودها وتفاعلها جميعاً في مناخ ايجابي يسوده الاحترام المتبادل.

ورابعاً، أن يعترف المجتمع ويحترم ويدعم فردية أفراده وقدرتهم على تحديد مصائرهم بأنفسهم كأفراد وليس كجماعات. إن فردية الفرد هي التي تجعل منه عضواً مواطناً في المجتمع، فيصبح معها فاعلاً ومؤثراً، وتصبح لمشاركته أهمية يعيها هو كما يعيها المجتمع. وعلى قيمة فردية الأفراد، وليس تجميعهم في جماعات دون الاعتراف بفرديتهم، يقوم أساس ديمقراطية المجتمع، لأن لكل فرد، حينها، قيمة خاصة لذاته ومعتقداته وآرائه الشخصية الخاصة، والتي يصبح من المشروع والممكن التأثير فيها بشكل مباشر، دون حواجز تمنع الفرد من ممارسة حريته في المشاركة أو التعبير عن ذاته.

(٢) **الثقافة السياسية العربية**: لو أن الثقافة السياسية العربية ثقافة «هجينة ومتنوعة» وتتميز «بالصراع بين اتجاهات قيمية متناقضة»، كما يشير الباحث، لكان التحول الديمقراطي في العالم العربي آتٍ لا محالة ويعتبر مسألة وقت فقط. ولكن للأسف فإن الوضع العربي، باعتقادي، مختلف عن هذه الصورة المتفائلة. فالثقافة السياسية العربية لا تزال سلطوية في جوهرها، ترتكز على حقيقة دينية مطلقة وعلى قيم تقليدية تعزز مفهوم الجماعية عوضاً عن الفردية، الأمر الذي يقلص هامش التسامح المجتمعي بهدف تحقيق التماثل المجتمعي. وعلاوة على عدم وجود بنية تحتية للثقافة السياسية الديمقراطية في العالم العربي، وعلى صعوبة إمكانية تطورها بسهولة، كما يُستشف من اقتباس الباحث للجابري، فإن المجتمع العربي، وعلى عكس ما ذهب إليه الباحث، لم يستوعب بعض المفاهيم والقيم الديمقراطية من الثقافة الغربية، فالاستيعاب شيء والنقل المظهري شيء آخر. وما جرى في العالم العربي لم يتعد النقل المظهري لمظاهر قيم ديمقراطية غربية. فالدساتير والبرلمانات والأحزاب التي شُكّلت وفقاً للنموذج الغربي لم تخرج عن حيز الشكل لتدخل في المضمون الديمقراطي عند العرب. ولذلك يوجد برلمانات ولكن لا وجود فعلياً لفصل السلطات، ويوجد دساتير ولكن على الورق فقط، وتوجد أحزاب على شاكلة الأحزاب الغربية ولكنها لا تتصرف كالأحزاب وإنما كبنى تأييد وولاء أكيد لحكام طغاة استولوا على السلطة بالدبابات. إن الثقافة السياسية العربية ثقافة انفصامية، جوهرها يتراوح بين السلطوية والتفكيكية المستندة على قواعد وقيم

محافظة وتقليدية سائدة وراسخة في المفهوم الشعبي للدين والوطنية والولاء، بينما يطفو مظهرها الرائف على تراكيب غربية مستوردة وغير فاعلة على الإطلاق. وما يزيد الأمور سلبية انحسار حجم الطبقة الوسطى في العالم العربي، وهي الطبقة الفاعلة ذات الحراك المستمر، والمؤمل أن تحمل في جوفها القيم الديمقراطية، وبالتالي تسند التحول الديمقراطي داخل المجتمع. وما يضيف تعقيداً للوضع أن النخبة الملتزمة بقيم ديمقراطية لم تتبلور بعد في جميع البلدان العربية، مع أنه يمكن رصد تباينات بين دولة هنا وأخرى هناك، ولكنها لا تتعدى الإرهاصات التي تحتاج إلى كثير من الجهد والعمل والوقت إن كان لها تنجح. باختصار، لا أشاطر الباحث في تفاؤله، حتى الحذر، من إمكانية التحول الديمقراطي الانسيابي في العالم العربي. فالأمر يحتاج إلى الكثير من التخطيط والعمل من أجل تغيير أسس الثقافة السياسية السائدة حالياً، وهذا يتطلب وجود نخبة قيادية ديمقراطية متبلورة، وهو عامل غائب حتى الآن.

(٣) **الثقافة السياسية في فلسطين:** مع أن الانطباع السائد يمكن أن يذهب إلى أن الثقافة السياسية الفلسطينية تنحو باتجاه الديمقراطية أكثر من الثقافات السياسية لمعظم الدول العربية، إلا أن ذلك يبقى انطباعاً وبحاجة إلى الكثير من التمحيص. فوجود أغلبية فلسطينية تريد إقامة دولة إسلامية لا يبرهن أن الانطباع صحيح، بل يدل على أن القيم الديمقراطية الهشة شابها الانحسار بعد أن تهاوت موجه القومية العربية العلمانية في مطلع السبعينات من القرن المنصرم، وهو أمر حصل في العديد من الدول العربية. على كلٍ، إن كان هناك بعض مظاهر القيم الديمقراطية عند الفلسطينيين، وأنا في شك من ذلك، فمرجعه الأساس (إضافة إلى العوامل الثانوية المذكورة في البحث) عيش الفلسطينيين بدون سلطة وطنية مركزية لفترة تقارب الثلاثة عقود تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر الذي ركز جل مجهوداته على حفظ الأمن وترك المجتمع ينظم شؤونه بنفسه، ومن ثم انتقال هذا المجتمع للعيش في ظل سلطة وطنية مركزية هشة وضعيفة لم تستطع، مع أنها حاولت جاهدة وبأساليب غير ديمقراطية، أن تستأثر بعملية صنع القرار المنفرد. ولكن ضعفها حال دون تمكنها، فاستشرت الفوضى التي ظنها البعض ديمقراطية ناشئة. وعلى هذا الأساس،

اعتقد بأن عملية التحول الديمقراطي الحقيقي ستكون أعقد في فلسطين من غيرها من الدول العربية، لأن عليها أن تواجه تحدياً مركباً: السيطرة على أسس الفوضى القائمة وإنهائها أولاً، وتغيير قيم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهي قيم سلطوية – مفككة، ثانياً.

(٤) **حول نتائج المسحين الميدانيين والاستنتاجات المبنية عليهما:** من الطبيعي، كما ذكر الباحث، أن تعطى للتوجهات الديمقراطية الفعلية الموجودة عند المجتمع أهمية أكبر من التوجهات الديمقراطية المجردّة المُعبّر عنها بآراء حرة وجذابة، بالعادة. وهذا ما تثبته القرائن البحثية. فالنسب كانت أعلى في المسحين عند قياس القيمة المجردة للديمقراطية عن القيمة الفعلية. ولكن حتى القيمة المجردة أصابها التراجع بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠١. الأمر الذي يمكن أن يشير إلى حدوث انتكاسة في مجال انتشار وتعزيز القيم الديمقراطية، حتى المجردة، عند المجتمع الفلسطيني، وهذا أمر بحاجة إلى مزيد من البحث والاستقصاء لأنه في غاية الأهمية. أما في مجال دراسة التوجهات الديمقراطية الفعلية لدى الفلسطينيين فقد كان هناك جوانب من الدراسة لا تتعلق مباشرة بهذه المسألة، مثل الأسئلة المتعلقة بالرضا عن أداء السلطة الفلسطينية والتأييد الحزبي والاتجاهات نحو حل القضية الفلسطينية. وعلى كلٍ يجب الانتباه إلى أن الكثير من الأسئلة كانت مباشرة، ويمكن أن تعتبر موجهه، وعلى الباحثين في المستقبل مراعاة هذه النقطة وأخذ الاحتياطيات الكفيلة بتلافيها.

* * *

بالمجمل، هذا بحث قيم، ليس فقط في جانبه النظري، وإنما لأنه تخطى ذلك إلى الجانب العملي بأن اعتمد على مسوح امبريقية نحن في أمسّ الحاجة لإجراء المزيد منها. ولعل المستقبل يحمل بين ثناياه تطويراً لهذا التوجه والاتجاه الضروري لبناء المعرفة حول التوجهات السياسية للمجتمع الفلسطيني عبر إجراء الدراسات الميدانية المتخصصة.

د. باسم الزبيدي*

قبل التعليق على الورقة الهامة والقيمة التي عرضها الدكتور ميعاري أود بداية أن اسجل عددا من الملاحظات الهامة حول مفهوم الثقافة السياسية بشكل عام وحول عناصر ومركبات الثقافة السياسية الفلسطيني بشكل خاص والتي آمل أن تخدم مناقشتنا لمجمل القضايا التي تناولتها تلك الورقة.

اولا: من المعروف أن الثقافة السياسية لشعب ما، لها تأثير بارز على طبيعة نظامه السياسي والطريقة التي بواسطتها يضمن ذلك النظام شرعيته ويتخذ القرارات ويصنع السياسات. والثقافة السياسية تكون، أيضاً، موضوعا ذا علاقة عند تقييم نتائج هذه العمليات، وذلك لأنها تؤثر على تشكل مواقف المواطنين وسلوكياتهم وتوجهاتهم، بما في ذلك الآراء الموجهة نحو النظام السياسي. وعلى ضوء الأهمية التي يتمتع بها حقل الثقافة السياسية يصبح من الصعب الإستعاضة عنها بالمناهج الاقتصادية والسوسيولوجية والمؤسسية وحدها لأنها لا تستطيع أن

* رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

تقودنا تماما إلى فهم العمليات السياسية المعقدة. فعند الاهتمام بفهم أمر معقد كالديمقراطية، ربما يصبح مدخل الثقافة السياسية ذا قيمة تحليلية ليس من السهل الاستعاضة عنه، الأمر الذي يقتضي عدم إلحاقه أو اختزاله بعوامل أخرى. فبدون تحليل عناصر ومركبات الثقافة السياسية وما يلازمها من توجهات وقيم ومعتقدات وما تعكسه من مواقف وآراء وفكر، فإننا نكون قد جازفنا بالتمترس خلف شكل أو آخر من التقليصية. فالثقافة السياسية وباختصار هي أعظم شأنا وأهمية من أن يتم تجاهلها. فالمسألة لم تعد ما إذا كانت الثقافة السياسية قادرة على تقرير وتحديد التراكيب والسلوكيات السياسية أم لا، وإنما إذا كان من الممكن لهذه المسائل أن تفهم وتستوعب تماما دون الاسترشاد بدراسات الثقافة السياسية. فهل يمكن، على سبيل المثال، فهم الآفاق الديمقراطية لبلد ما دون تحليل التوجهات والمعتقدات والمواقف والقيم السياسية لدى الأفراد والجماعات في ذلك البلد؟ أي هل يمكن تفسير غياب الديمقراطية في مجتمع ما دون تقييم وفهم بنية واتجاهات الثقافة السياسية ذات الصلة؟

ثانيا: إن نظره فاحصة للمجتمعات السياسية المختلفة، تكشف لنا أن بعض العناصر والقيم والمعتقدات المكونة لثقافة سياسية ما هي أكثر مؤازرة من عناصر وقيم ومعتقدات ثقافة سياسية أخرى للجهود اللازمة لبناء الديمقراطية وحمايتها. فالثقافة السياسية التي تعزز العلاقات الهرمية، وتبدي إجلالا كبيرا للسلطة، على سبيل المثال، تمثل عادة تربة أقل خصوبة للديمقراطية من ثقافة سياسية لا تتسم بذلك. والثقافة السياسية التي تظهر درجة كبيرة من الثقة المتبادلة والتفاهم بين النخب والأفراد في المجتمع، من المرجح أن تكون أكثر تحبيذا للديمقراطية من ثقافة تتسم العلاقات فيها بالشك والعداء والصراع والندية. وكذلك، فإن المجتمع الذي يحمل فيه مفهوم الحل الوسط compromise – والذي يفهم، عادة، على أنه تنازل – معاني ومضامين إيجابية هو أكثر مساندة للديمقراطية من مجتمع يأخذ فيه هذا المفهوم نبرة سلبية، وخاصة عند إناطته بالهزيمة والخسارة والفشل. إن الرغبة بالاعتراف بشرعية التنوع تقتضي ضمن ما تقتضيه المرونة والأخذ والعطاء ورؤية

المساحات الرمادية والإبتعاد عن الحدية في المواقف والأفعال، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر ايجابيا على فرص تطوير تقاليد المساومة والتسوية والتراضي في إدارة الشأن العام.

ثالثا: الثقافة السياسية هي حيز هام وتتضح أهميتها من كونها تزود الأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج سلوكهم السياسي وترشيده إضافة الى قدرتها على ترسيخ القيم والصيغ التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل الأفراد في إطارها. كما تكمن أهميتها أيضا في كونها عنصراً مهماً في التأثير على العمليات السياسية المختلفة التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة إليها وكذلك في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، لا سيما عند السعي لإضعاف أو كسر المركبات القديمة من البنى وأنماط الالتزام الاجتماعي والاقتصادي والنفسي بهدف استبدالها ببنى وأنماط جديدة من التنظيم والسلوك. ومن خلال تأثير الثقافة السياسية على عملية الحشد والتعبئة – والتي تسهل الاتصال بين الحاكم والمحكوم – فهي تستطيع أن تساهم في تعزيز عمليات نشر الوعي السياسي وتوسيع المشاركة وإرساء قواعد لقيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وعلى النهوض بنوعية ومستوى الحياة السياسية، وتعزيز إمكانية توليد الضغوط وإدارتها من أجل تطوير النظام وحمايته.

رابعا: فيما يتعلق بمستويي الثقافة السياسية (الشعبي والنخبوي) وبحقيقة أن الثقافة السياسية للنخبة هي بالضرورة أكثر قدرة – ولا أقول أهمية بالمطلق – على الحسم في الشأن الديمقراطي، فأجد نفسي متفقا مع الدكتور ميعاري في هذا الأمر. فالنخب تتمتع عادة بقدرة أكبر على حسم عمليات التطور والتحول المجتمعية المختلفة، بما في ذلك السياسية، ومن ضمنها عملية التحول الديمقراطي. ولكون النخب هي التي تمتلك الموارد والإمكانيات، إضافة إلى أنها هي، وليس عامة الناس، التي تحكم فإنها تصبح عاملاً عميق التأثير – سواء تجلّى ذلك بما تفعله، أم بما تحجم عن فعله – على مجموعة الشروط والمقدمات اللازمة لجعل الثقافة السياسية أكثر استجابة واستعداداً لاحتضان وتبني القيم الديمقراطية.

أما المستوى الآخر للثقافة السياسية، فهو المستوى الشعبي والمنوط بعامة الناس، ويتمثل بمنظومة الآراء والمواقف والقيم والتصورات والتوجهات والسلوك لديهم إزاء الحياة السياسية، بما في ذلك طبيعة العلاقة بين من يَحكم ومن يُحكم. وتتجلى أهمية هذا المستوى من الثقافة السياسية، في كونها الشكل المعمم والموسع للثقافة السياسية المعبرة عن النخب والمنوطة بها، فهذا المستوى هو بمثابة المجال الذي تنعكس في إطاره وتتفاعل في حدوده منظومة القواعد والنظم والأنساق التي تستحدثها النخبة، ومن خلالها ترى مصالحها وتبلور ما لديها من تطلعات. وعليه فالثقافة السياسية الشعبية وبمعنى من المعاني هي ذلك الحيز الذي يضم داخل حدوده نجاحات وإخفاقات مختلف مبادرات النخبة من ناحية وانعكاسات ذلك ووقعه (سلبيا كان أم ايجابيا) على المواطنين من ناحية أخرى.

إن الثقافة السياسية للنخبة وللجمهور لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، ويعتبر كلاهما على قدر كبير من الأهمية للعملية الديمقراطية. ولكن في الوقت الذي تعمق فيه الثقافة السياسية الشعبية صلتها بالعملية الديمقراطية، وعندما تستخدم النخب قوتها للتلاعب بها «أي الثقافة السياسية الشعبية» واستخدامها لغرضها الخاص، فإن ثقافة النخب السياسية لذلك تصبح مهمة للديمقراطية فقط عندما تصبح معممة وممتدة. أما الثقافة السياسية الشعبية، فهي بالمحصلة ليست إلاّ ما تختاره لها النخب أن تكون. وبخصوص التجسيد الحقيقي للقيم الديمقراطية، فيبقى معتمدا على التوجهات الفكرية، والتي بدورها تعبر عن مصالح محددة، وعن الابتكارات البنيوية التي تخلص إليها النخب.

خامسا: العوامل المؤثرة على الثقافة السياسية، والمكونة لها متغيرة ولا تعرف الثبات، الأمر الذي يعني أن مسألة توافق أو تعارض ثقافة سياسية ما، مع الديمقراطية، هي مسألة نسبية غير مطلقة، ولا يجوز النظر إليها إلا كذلك باعتبارها أمر ظرفي يتغير على الدوام. إن مثل هذا الإدعاء يقود إلى الاستنتاج بأن هنالك – أو ينبغي أن يكون – متسعا للفعل السياسي الهادف، والمعبر عنه بالسياسات والبرامج وبالمؤسسات والتشريعات لإحداث التأثير المرغوب به على الثقافة السياسية القائمة بهدف تكريرها من «الشوائب» المعيقة للديمقراطية. وما يعنيه هذا القول

بالنسبة للحالة الفلسطينية، هو أن تلك النزعات والتوجهات التي يمكن وصفها بـ«غير الداعمة للديمقراطية» في الثقافة السياسية الراهنة هي غير محصنة، وتبقى قابلة، بالتالي، للتحول إلى نزعات وتوجهات أكثر مواءمة للديمقراطية ودعماً لمثُلها. ولكن عملية التحول ذاتها، على كل حال، تبقى ممكنة فقط بعد النجاح في فهم وضبط منظومة العوامل المؤثرة فيها وعليها، بهدف النجاح في محاصرة تأثيراتها السلبية، أو في تحييدها على الأقل. **ومن الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها التأثير على بنية وتوجهات الثقافة السياسية: التنشئة والتعبئة والمشاركة والمأسسة السياسية وغيرها**. ولكي يكون التأثير على بنية الثقافة السياسية وتوجهاتها ناجحا بهدف جعلها أقل تناغماً مع الميول السلطوية، لا بد من أن تجد النخب – وخاصة السياسة منها – ضالتها في ذلك وفيما سيترتب من نتائج، وأن ترى في الصيغة الديمقراطية صمّام أمان لحماية مصالحها وضمان عدم إقصائها، عبر تحقيق ما تطمح إليه من نفوذ وتأثير وقوة ومكانة.

سادسا: التوجهات الديمقراطية أو غير الديمقراطية هي ليست ملكا ثابتا أو أصيلا لثقافة سياسية معينة أو حكرا عليها حيث يمكن للنزعتين أن تبرزان في ذات الوقت كما يمكن لثقافة سياسية في بلد ما أ ن تكون توجهاتها غير ديمقراطية في وقت من الأوقات وديمقراطية في وقت آخر. ولكونها خاضعة لاستخدام وتلاعب القوى المتنافسة في صراعها لرفع مستوى قوتها إلى أقصى حد، فإن الثقافات السياسية هي ذات تركيبة مرنة وعرضة لمدى واسع من التأثيرات الداخلية والخارجية، ولهذا، فإن التوجهات الديمقراطية أو غير الديمقراطية لثقافة سياسية ما، هي – وبجزئها الأكبر – من فعل، وانعكاس الطريقة التي تختارها القوى المتنافسة للتعبير عن أولوياتها واستراتيجياتها. فالثقافة السياسية هي حيز واسع ورحب تتأثر بالكثير من الظروف الأمر الذي يجعلها تتسع لتعايش عناصر ومركبات هجينة (ديمقراطية وغير ديمقراطية، وليبرالية ومحافظة، ونزعات خلاصية وأخرى تقوم على الهيمنة وغير ذلك من النزعات) جنبا إلى جنب، أما النزعة التي تطغى وتسيطر في وقت من الأوقات فهي تلك التي تتماشى وتستجيب لتطلعات ومصالح القوى (النخب) النافذة والفاعلة وماتعبر عنه من توجهات وأولويات.

سابعا: لفهم وتحليل مسائل سياسية ومجتمعية معقدة كوجود أو غياب الديمقراطية، تستطيع نظريات الثقافة السياسية أن تكون ذات قيمة كبيرة إذا ما تم تجنب وجهتي النظر المتطرفين بشأن أهميتها. **الأولى**: التي تتنكر لأهمية الثقافة السياسية في تفسير المفاهيم السياسية المعقدة، وبدلا من ذلك تعتمد على دراسة جوانب أخرى كالاقتصاد والنظام السياسي والعوامل الدولية كمتغيرات تعتقد أنها أكثر أهمية من متغير الثقافة السياسية. **والثانية** التي ترى أن الثقافة السياسية هي العامل الأقوى ليس فقط لتفسير التراكيب السياسية والسلوك السياسي، وإنما، أيضاً، لتقريرها. وتصل مغالاة وجهة النظر هذه الى حد الإدعاء بأن عناصر الثقافة السياسية هي ثابتة عبر الزمن وعصية على التغيير. إن تجنب وجهتي النظر هاتين وما ينطوي عليه ذلك من مبالغة ومغالاة تسمح باستخدام مدخل الثقافة السياسية دون أن نكون تقليصيين أو ما فوق – تاريخيين. ففي حين أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصر وتراكيب يمكن تفسيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، يمكن النظر إليها، أيضاً، كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، والتي تؤثر بدورها على الحياة السياسية، وبالتالي على آفاق نشوء أو انقضاء النظام الديمقراطي.

ثامنا: الثقافة السياسية الفلسطينية الراهنة هي نتاج لمجموعتين من المؤثرات والعوامل التي تختلف كل منها عن الأخرى ليس فقط من زاوية الأسبقية الزمنية لمعظم عناصر المجموعة الأولى، وإنما، أيضاً، من زاوية التباين في حجم ومدى التأثير الذي تتركانه، وحيثيات تجلياته المباشرة على الحالة السياسية للفلسطينيين. **والمجموعة الأولى من هذه العوامل تتجسد بتجربتي الاحتلال والشتات الفلسطيني، وإرث منظمة التحرير الفلسطينية والخطاب الديني.**

ويمكن أن ينظر لهذه العوامل على أنها عوامل مستقلة بمعنى أنه على ضوئها تتحدد طبيعة ومدى تأثير منظومة أخرى (لاحقه زمنياً) من العوامل والمؤثرات. وتتمثل تلك **المجموعة الثانية من العوامل بصيغ كثيرة منها التصورات تجاه الذات وتجاه الآخر وتقاليد الإخفاق**

والتنازل الدائم والميل نحو التفرد والسلطوية. وتساهم هذه العوامل بدورها في تحديد طبيعة وتوجهات عدد من المظاهر والتعابير الهامة المشكّلة للثقافة السياسية من بينها الإقتدار السياسي والمشاركة السياسية والتسامح والثقة السياسية.

وبسبب التأثير السلبي والتعسفي الهائل الذي تركته عناصر ومكونات هاتين المجموعتين من العوامل والمؤثرات على مجمل الحالة الفلسطينية عانت الثقافة السياسية الفلسطينية عبر السنين من درجة عالية من البتر والتشوش والغموض والارتباك. فهذه العوامل والمؤثرات ومختلف تعابيرها ساهمت، وبحكم نزعاتها القسرية والإلغائية، وبحكم تطور الحالة الفلسطينية بشكل استثنائي، والتي كان ينقصها على الدوام الإستقرار وغابت عنها مقومات الرتابة والسيادة والاستقلال، أقول ساهمت بنشوء ثقافة سياسية ذات ميول وتوجهات ونزعات تحتاج إلى الكثير من «التهذيب» وإعادة «التأهيل» قبل أن تتمكن من امتلاك اللياقة والقدرة على تحمّل الوزن الثقيل للديمقراطية فكرا وفعلا.

أما الملاحظات المباشرة والمحددة التي أرغب في تسجيلها على الورقة المقدمة من الدكتور ميعاري فأوجزها بما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالإطار النظري أرى أن مناقشة موضوع الثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية تقتضي أولاً مناقشة مفهوم الثقافة السياسية ذاته من حيث مكوناته وعناصره وظروف تشكّله وتأثيره على الحيّزات المختلفة وتأثّره بها، وتقتضي مناقشة هذا المفهوم بالنسبة لنا، الانتباه الشديد لخصوصية الحالة الفلسطينية وما تنطوي عليه من عدم استقرار وغياب الرتابة والإتساق لما يزيد عن قرن من الزمن. وتكتسب مثل هذه المناقشة أهميتها من حقيقة أن المفهوم الآخر الذي نود الاستدلال عليه (وعلى تجلياته) من خلال مفهوم الثقافة السياسية هو أيضا مفهوم معقد وشائك ويخضع للجدل الشديد وهذا المفهوم هو الديمقراطية. إن عدم التحديد الدقيق لمعاني المفهومين «الثقافة السياسية والديموقراطية» بشكل عام من ناحية وضمن خصوصيات زمانية ومكانية محددة من ناحية أخرى من شأنه ان يضعف التحليل وأن يقود بالتالي إلى استنتاجات غير صحيحة.

ثانياً: أما مناقشة مدى ديمقراطية الثقافة السياسية الفلسطينية فتستدعي أن يتم التعرف مسبقاً على ماهية الظروف والمعطيات التي تجعل من ثقافة سياسية ما داعمة للديمقراطية أو معيقة لها. ويمكن الاستعانة هنا ببعض المساهمات الهامة التي تناولت تلك التراكيب المكونة للثقافة السياسية والتي يمكنها أن تكون مؤشرات دالة على مدى ديمقراطيتها كدرجة علمانيتها ومرونتها واحترامها للحرية الفردية وتسامحها واحترامها لنسبية الحقيقة وغيرها من العناصر التي يصعب تخيل الديمقراطية بدونها.

ثالثاً: أمّا المقاربة بين الثقافة السياسية الفلسطينية والثقافة السياسية العربية فلدي بخصوصها ملاحظتان **الأولى** منهجية **والأخرى** تحليلية، أما **الأولى** فتتلخص بتساؤلنا عن أهمية وجدوى تلك المقاربة بين الثقافتين (رغم اشتراكهما في الإرث التاريخي) وخاصة عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية! فالمقاربة بين الثقافة السياسية الفلسطينية والثقافة السياسية العربية بقصد التعرف على مدى ديمقراطيتها لا تمتلك القوة الكامنة واللياقة المنطقية اللازمة لتفسير وجود تلك الديمقراطية او غيابها، ورغم أن مثل هذه المقاربة مفيدة أحيانا إلا أنها غير كافية او مقنعة وخاصة إذا ما أخذنا بما يقوله الدكتور ميعاري بأن الثقافة السياسية هي بناء جيولوجي يحتوي على ترسبات من أحداث وتطورات متنوعة وعديدة. فعلى ضوء ذلك نرى أن جيولوجية الحالة الفلسطينية هي على درجة من الخصوصية مضى عليها ما يزيد عن قرن من الزمن تخلّله الكثير من الترسبات (الأحداث والتطورات) كتبعات الغزو الصهيوني لفلسطين من طرد واقتلاع وتشريد ومن قمع وإذلال وما تلا ذلك من مقاومة وكفاح وما تبلور من فكر سياسي وما ظهر من مبادرات واتفاقيات كان آخرها خارطة الطريق. فالثقافة السياسية الفلسطينية اليوم هي حيّز من الآراء والمواقف والتصورات والقيم والمفاهيم السياسية التي نشأت نتيجة لتلك المؤثرات والتي تلوّنَت بمقتضياتها معظم المساحات المكونة للحالة الفلسطينية.

أما جيولوجية الثقافة السياسية العربية بالمقابل فهي بتقديري غير متماثلة تماما في بنيتها وتركيباتها مع الحالة الفلسطينية وذلك لكونها

تتشكّل من ترسبات وأحداث وتطورات مغايرة عن تلك التي عرفناها في فلسطين كالسعي لمحاصرة الفقر والأمية والتخلف الاقتصادي وإحداث التنمية الاقتصادية والعصرنة والتحديث والتعاطي مع ما تلا كل ذلك من تحديات اجتماعية وسياسية وقيمية، وقد نجحت مجموع هذه التطورات بأن تلقي بظلالها الكثيفة على بنية وتوجهات وتصورات المواطن العربي نحو نفسه ونحو الآخرين.

أما المقاربة الأكثر فائدة لفهم الثقافة السياسية الفلسطينية فهي برأيي تلك التي يمكن أن تتم مع كيانات أو دول على درجة أعلى من التشابه من حيث امتلاكها لذات الخصائص التي تميّز الحالة الفلسطينية – أو على الأقل جزءاً كبيراً منها – كوقوعها تحت الاحتلال أو مرورها بتحولات انتقالية (من الثورة الى الدولة على سبيل المثال) أو غير ذلك من المقاربات المنطقية والمنصفة للحالة الفلسطينية.

باختصار، من البديهي أن يكون لتلك الترسبات المكونة لجيولوجيا الحالة الفلسطينية تأثيرا مختلفا عن تلك الترسبات المكونة لجيولوجيا الحالة العربية في الكثير من الجوانب بما في ذلك من زاوية التأثير سلباً أو إيجاباً على مسألة الديمقراطية. إن هذا التباين بين جيولوجيا الحالتين من شأنه أن يضعف كثيراً من الحجة أو المنطق الذي تقوم على أساسه أية مقاربة بين درجة موائمتهما أو تعارضهما مع الديمقراطية.

أما الملاحظة **الأخرى** التي أود تسجيلها على الثقافة السياسية العربية فتتلخص بأنه وعلى الرغم من الاتفاق الجزئي مع الدكتور ميعاري في توصيفه لها على أنها ثقافة هجينة ومتنوعة من حيث القيم والمعتقدات والتوجهات السياسية (منها ما يدعم الديمقراطية ومنها ما يعارضها)، إلاّ انني أود الإشارة إلى أن هذا التوصيف يتطلب عدم إهمال أمران هامان هما:

أ- أن التعاظم المضطرد للمسافة بين الحالة العربية (والتي هي حاضنة ثقافتها السياسية) وبين الأمم الناشطة والقوية في جميع مجالات الإبداع والتقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يعني بالمقابل وبالضرورة مزيد من التعاظم

والتجذر في حالة الشعور باللااقتدار واللاقوة لدى المواطن العربي والتي سيتعذر على الديمقراطية أن تنشأ أو تتعزز دون معالجة هذه الحالة المرضيّة من الشعور.

ب- أن التغيّر الذي طرأ على الحالة العربية بما في ذلك ثقافتها السياسية في نصف القرن الأخير يبقى محدوداً وسطحياً ولا يمس البنى والتراكيب العميقة والمعقدة التي تشكّل بمجموعها الثقافة السياسية والتي من شأنها أن تجعل منها ثقافة أكثر ديمقراطية. فثورة الاتصال مثلا بدلاً من أن تساهم في تعميق روح المشاركة السياسية والمواطنة المسؤولة زادت من ارتباك المواطن العربي ومن عبثيته إزاء التغير. كيف يمكن أصلا للمواطن أن يشارك في الحياة السياسية في ظل غياب الأحزاب السياسية الحقة والمؤسسات الفاعلة وفي ظل غياب أبسط الحقوق الفردية؟ إن هذا الحال هو أشبه ما يكون بالانفصام كما يقول الدكتور علي أكثر من كونه حالة تمكّن من تقديم الدعم والإسناد للديمقراطية في الحياة السياسية العربية.

رابعا: أما بخصوص الاستنتاج النهائي الذي خلصت إليه دراسة الدكتور ميعاري والذي يفيد **بأن الثقافة السياسية الفلسطينية تمتلك تلك التوجهات والميول التي تجعل منها ثقافة سياسية ديمقراطية.** أود الإشارة في هذا الصدد إلى أمرين هامين:

أ- تضمن الدراسة على عدد من الأسئلة التي برأينا لا تقيس مدى ديمقراطية أو لا ديمقراطية الثقافة السياسية الفلسطينية كالسؤال القائل هل يشارك الجمهور في الحياة السياسية؟ فرغم أن هذا السؤال يمتلك القدرة على القياس ولكن فقط في الظروف العادية والرتيبة وليس بظروف كتلك القائمة في فلسطين. فالمشاركة السياسية في فلسطين بحد ذاتها ليست بالضرورة دليلاً على توافر نزعة ديمقراطية ما عندما تأتي من باب الرغبة في تجربة أمر جديد (مثل انتخابات عام ١٩٩٦) من قبل الجمهور أو من باب الرغبة في التأسيس لحالة سياسية جديدة كالدولة مثلاً. كما ينبغي الانتباه هنا إلى أن مجرد

المشاركة بحد ذاتها لا تشير أو تدلل على الكثير إلا إذا حدّدنا نوعية تلك المشاركة وظروفها واتجاهاتها كأن تكون واعية ومنظمة ودائمة وهادفة وغير ذلك. وبالمقابل، إن عدم مشاركة الجمهور في الحياة السياسية عندما تكون أبواب المشاركة موصدة (كعدم إجراء الانتخابات البلدية والمحلية) هو ليس مؤشرا مقنعا على عدم ديمقراطية ذلك الجمهور.

ومن الأسئلة الأخرى التي استخدمتها الدراسة والتي هي أيضاً باعتقادي غير قياسية **تلك الأسئلة المتعلقة باتجاهات الجمهور نحو حل القضية الفلسطينية وكذلك الأسئلة المتعلقة بكيف يُقَيِّم الجمهور أداء السلطة الوطنية**. أن مثل هذه الأسئلة غير القياسية من شأنها أن تأتي بالكثير من الشوائب على الشيء الذي نريد قياسه الأمر الذي يضعف بالتالي ما نخلص إليه من استنتاجات.

ب- ان تأييد الجمهور للمفاهيم والقيم الديمقراطية في الحالة الفلسطينية هو أشبه ما يكون برغبة العليل في الشفاء من مرضه أكثر من كونه مؤشرا على توافر الظروف اللازمة والمطلوبة للتخلص من المرض. فالفلسطيني وبحكم الظلم الذي حل به طوال السنين هو شديد التوق للحرية والكرامة ونيل الحقوق ولامتلاك القدره على التحكم بمصيره. أما التوق ذاته فهو لا يكفي لتحويل القيم الانسانية والنبيلة التي تقوم عليها وتستند اليها الديمقراطية الى نظام معاش على الأرض. لعل من الصحيح القول أن أفضل من يرسم صورة الحرية هو من قبع في سجن الباستيل كما يزعم روسو ولكن يبقى من غير الخطأ أيضا ما قاله آخرون من عظماء الفكر بأن عامة الناس يريدون الخير ولكنهم لا يرونه في كثير من الأحوال. أما معنى هذا الكلام فلسطينيا فهو أنه على الرغم من أن الناس يؤيدون المشاركة السياسية ويجلّون (نظريا بالغالب) قيم التسامح وحرية الرأي والصحافة وإجراء الانتخابات وحرية إقامة الأحزاب والمساءلة وغيرها إلا هذا

التأييد لا يأتي وبالضرورة من باب الايمان الفعلي بها والإستعداد لدفع استحقاقاتها وإنما من باب أنها تبدو لهم كبديل عن الحال الراهن واللزج والذي يتسم بدرجة كبيرة من البؤس والانكسار. فالحالة الفلسطينية بمعطياتها المختلفة هي حيز اختباري مناسب لرصد وفحص الكثير من التجليات التي تشير الى تعسف الماضي وعدم استقرار الحاضر وغموض المستقبل أكثر من صلاحيتها لكشف مدى موائمتها أو عدم موائمتها للديمقراطية. فحال الفلسطيني الذي يؤيّد القيم الديمقراطية اليوم هو كالسّجين الذي يصعب عليه أن يرفض نزهة أو فسحة نعده بها حال الإفراج عنه ونجده يكتشف أن من السهل له رفضها لاحقاً بسبب ما ألحقته سنين السجن بركبتيه من آلآم.

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميّز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.